





هذا كتاب في تفسير القرآن الكريم
 وهو تصنيف الشيخ
 رحمه الله



ما فيه حرم كافي للرواية
 ٤٦٩

اعلم ان كل شيء ان كان له طول و عرض و عمق فهو جسم وان كان له طول و عرض
 دون عمق يقال له سطح وان كان له طول دون عمق و عرض يقال له الخط وما
 يشتمل اليه لفظ يقال له النقطة تأمل كما

فان قلت الصلوة اذا استقلت باللائم يكون منفعة واذا استقلت بغيره يكون للزكاة المستقلة بغير اجرة
 بان الصلوة متضمنة بانزاله تقدره والصلوة نازلة على محله فيكون مستقلا بغير اجرة
 وقيل هذا الاستقلال بخصوصه بلفظ الدعاء دون ما في الدعاء و هو ان الدعاء
 بغيره يكون بمعنى الدعاء المستقل بلفظ الدعاء

سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت السميع العليم • الحمد لله الذي
علمنا الذات والصفات ونشئه عن المكان والحيات •
وهو عالم السر والخيئات ودافع الضر والبليات عن شيا
من المؤمنين • والمؤمنات • والذي انعم علينا بالعقل الذي
هو افضل النعمات واكمل المدرجات التي من جملة المحدثات
التي شامله للمحسوسات وغير المحسوسات • والذي ارسمنا العلم بعض
المنقولات والمعقولات بالبراهين والبيات والذي
جعلنا من امته رسوله الذي لولاه لما خلقنا على الكائنات بقوله
عليه السلام نقلنا من الله لولاك لما خلقت الافلاك • وصلى
على سيدنا محمد الذي هو اشرف الانبياء وسائر المخلوقات •
والذي اعجز بقاء الكفار والمشركين باطهار المعجزات في دعوى النبوة

وانعم بنور مجيئه في الدنيا طغيان الكفر والظلمات وشقيقتها
في يوم الدين • والعصاة ويضطرب في الجنة عند
السمع عذاب العصات من امته في اسفل الدركات •
والذي يكون لجرته للمذنبين • من امته عن النار النجات •
وعلى الله واصحابه الذين هم كانوا مداوين باوارهم ربهم
من الصوم وسائر المواجبات ومجتنبين عن المنهيات من الكفر
وسائر المعصيات وداعين للخلق باذكار ابن الرسول و
المفروضات التي هي مثبت بالاجاديت والآيات •
ومشهورين فميامين الناس بالاحسان والخيرات وقاهرين
الكفار لرضا رفاط السموات ومستحقين في الجنة اعلى المراتب •
والدرجات بعون الملك الملايكة وسائر الموجودات •
وبعد فاني لما رايت بعض عبارة هذا المختصر قاصرا بحسب الظاهر
بالنظر الى بعض المصلحين عن افادة ما هو المقصود منه في بعض
وبعضها غير مانع لدخول الغية فيما هو المقصود منه وان كان مفيدا
لما هو المقصود منه وبعضها مفيدا لغيره ما هو المقصود منه

ما هو المقصود منه ارتان الكتب وراقا مشتملة
علي بيان الخزورات المذكورة است و علي بيان حلتها
اجبارات ظاهرة و بسيتها بالشر و اني وجعلتها بحد
بجانب العاني مولي المولي خداوند اعظم و كناية من مخم
الامراء ملك الوزراء في العالم مصالح الناس والامم
صاحب السيف و العلم الموصوف بجميع الكمال والكرم
احفظ الله تعالى الدارين من الحزن والالم الذي هو مقرب
الحضرة العلية مالك جميع الممالك من المقرب و النانية معدن
الدولة و العلية جلالت باسرجع اهل الوظائف و
الارباب المحبوب عند اولي البلباب المحضون معنا
يت الملك الوهاب اعني به پاشا معظم و كاميار
مختتم حضرت پير محمد پاشا معدن الصدق و الوفاء معدن
اللطيف و الصفاية الله ما يتا في الدنيا و الآخرة من
التقوى و الخيرات و اديام الله عمره و دولته و ضاعف
قدرته و احسانه و ازاد الله عدله و انصافه و اثبت

في جميع العلم حكمه و برهانه و فيه التفات الي انشايد كذا
الشعيرين الاخيرين **شعر** يا رب بقاء عمره تو بادا هزار سال
سال هزار ماه و يهي صد هزار روز

..... روز هزار ساعت
ساعت هزار سال الذي هو مرب العلمار و
و ايضا لمن عجب الزهاد و السالكين معاون الغبار و
و المساكين **شعر** افتاب طلعت فرخنده باد
بنج عمر دشمنت بر كنند باد
..... چو كه لطف با غريبان ميكني
دايما دولت ترا پاييد باد و الذي فريد الدهر و
حميد العصر مصاحب سلطان جميع السلاطين رئيس البهكر
و الجاهدين قاطع الكفار و المشركين **شعر**
..... اي ان كه تر آفتخ شده لطف الهي
بر خسته دلان بهر خدا كن تو نكاهي
..... فرمايد رسي بهر غريبان ز تو خوا منيد

والبابين دالة عند الحكماء فلما لا يتم ان دالة البابين

ہر اسما ہو امیہ الاولیاء بہ یہ معانیہ اعلیٰ و ارفع نامیں

لا متعلق تخلف المعلول عن العلل التابعة والممكن ايضا ينقسم لاثنين احدهما الممكن الموجود كما في الاشياء بالنسبة لنفسها وثانيها الممكن المعدوم كالافتقار
الواجب على المتع والممكن لانه الواجب وصف الوجود وهو عين الذات والامتناع والامكان وصف النفي والممكن حقيقة لا وصفا الذي هو فاعله
هو حقيقة مقدم على ما لا يكون وصفه هو حقيقة وقدم المتع على الممكن مع انه كل واحد منهما ليس وصفه لا هو مع شرف الممكن عليه بالوجود لان
الواجب يشترك في كون كل واحد منهما مقتضى الذات فلهذا قدمه اولاً لانه انما كان امتناع النفي مستلزماً للوجود ان المستزاد الرافع للشيء
والنفاك والطبيعة والافلاكية لان السنوية والجوئية نه عن ان صاحبه العالم اثنان احدهما فاعله والآخر فاعله الشر وعبر عنها بعضهم
وبعضهم بالنور والظلمة والنازلة انه ثالث ثلثة وعبروا عنهم بالانعام الثلاثة وهم ذات وعلم وحس وزعم بعضهم انه الله تعالى وابنه وهو
والله عن ذلك على اكبر والطابعين ان الصانع اربعة المارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاكيين ثمانية السبعة زحل والكسرة وال
الزهره والطاردة والقمر وهذه الارقاء كلهم المذكور الصانع على الحقيقة باذنه الذي ذكر الامتناع تقدم فان قلت الواجب اسم الفاعل واسم الفاعل لا يعمل الا

اذا كان معنى لال او الاستقبال لا معنى لال في الماضي قلت اذا دخل الاسم على اسم الفاعل استوفى الوجود في الحال واللا
 على لال فعل بالحقيقة كمن عدل عن صيغة الاسم كقولهم اذ قال الامام على الفقه المبرج قولا مرت بالاضراب اليه زيد الاسد وعلما ان
 وكذا المتعدي والممكن وانما اخبرنا الاشياء الواجب والمتعدي اما ان يكون وجوده مقبوضا في ذاته او غير مقبوض في ذاته او غير مقبوض في ذاته
 الواجب ان لا المتعدي الثالث الممكن وانما بيان وجه الفرق من وجه آخر وهو ان الشيء اما ان يكون مسببا للضرورة او عن الطرفين معا
 ان لا الممكن والاول اما ان يكون السبب من جانب الوجود او من جانب العدم ان لا الواجب والاول المتعدي فان قلت لا عدم الواجب اصلا
 فان قلت ان الضرورة مسببة عن طرف العدم قلت العدم الفرض حاصله كما ترى تعريف الواجب وكذا قلت لا وجود للمتعدي اصلا فان قلت
 مسببة عن طرف الوجود قلت الوجود الوهمي حاصل كما ترى تعريفه ايضا

الثاني يجوز جمعه بالممكن فان نسبوا له مثلاً ممكن في نفسه
 وممتنع فيما وجد فيه البياض تعالى ان يقول ان اريد بقوله
 المتعدي نظيره المتعدي كون الشيء من الاشياء نظيره الواجب
 من جميع الوجود علم انه متعدي لكن لم يكن هذا امدح من قوله
 تعالى بل يكون حاصله في جميع الموجودات ايضا لانه لا شيء من
 الموجودات كان نظيره الاخر من جميع الوجود والالم يكونان
 اثنين بل يكونان واحدا لا يخرج لاي وجه التعارض بينهما بوجه من
 الوجود فيكونان واحدا مثلاً لو كان زيد نظيره عمر ومن جميع
 الوجود لم يكن بينهما فرق بل يكونان واحدا وان اريد به انه متعدي
 ان يكون شيء من الاشياء نظيره الواجب نعم من بعض الوجود
 فمعناه لان جميع الموجودات من حيث انه موجود ونظيره الواجب
 لا يقال لا نسب لم ان جميع الموجودات كان نظيره الواجب من حيث
 كونه موجودا فان وجود الواجب قديم ووجود سائر الموجود
 ذات حادث والحادث لا يكون نظيره القديم لا نقول
 ان مجرد الموجود حقيقة وجه واحد من الوجود كيف للنظر في الوجود

وهو

الممكن سواء في نفسه او في غيره ان كانا راجعين الى المتعدي يلزم ان يكون الواجب ممكنا لانه يصح ان يكون الواجب فوجبه انه
 يكون له الصفة راجعا الى المتعدي والآخر الى الواجب حيث يكون المتعدي سواء في نفسه او في غيره بالامكان لا بالواقع وهو سلب الضرورة عن
 الطرف من معاني طرف الوجود والعدم على ما هو الاقرب بهذا المقام واما اذا اريد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فيجب
 ان يكون الصفة راجعا الى المتعدي فقط فيجب ان يكون الامكان مقيدا بجانب الوجود ان يكون الضرورة مسببة عن طرف العدم لكون المتعدي ممكنا
 بهذه المعنى او الى الواجب فقط فلا يمكن ان يكون مقيدا بجانب العدم ان يكون الضرورة مسببة عن جانب الوجود كنه هذا التعقيب غير مناسب في المقام
 فان قلت الطرف في قوله الممكن سواء فاعل وان ان الطرف لا يقع فاعلا الا اذا فسر بالغير قلت قد اجاز قوم اجراء سوي جرحه غير مجاز وقد
 في ظرف كونه ولم يبق سوى العدم فاعل لم يبق فان قلت ان ذكر سواء يفهم عن ذكر الغير كونه بمفاهة قلت اما ذكر الوجود اما اولا
 فمقتضى النظر الذي سبق ذكره الوصف الثاني واما ثانيا فلان زيادة القوة توجب زيادة الحسن واما ثالثا فللمتعلق في العبارة وهو من غير هذه البقاع واما رابعا فللمتغير في المقام
 الغير

وساير الموجودات مع قطع النظر عن ساير الموجودات
 والواجب عنه ان المراد من امتناع النظرية في قوله المتعدي نظيره
 وهو امتناع النظرية بحسب الذات لا بحسب الوجهين المذكورين
 فلا منع فيه لانه لا نظيره للواجب ذاته وفيه نظر لانه ادخل في
 الوجهين المذكورين قوله الممكن سواء وغيره **اقول** الممكن لا يكون
 بالغير كما يكون الواجب والمتعدي بالذات وبالغير بل يكون
 كل ممكن ممكنا بالذات وذلك الممكن على تعيين كالدراج والمتعدي
 احدهما ممكن عام وهو سلب الضرورة عن جانب الخالف كالواجب
 مثلا فان الضرورة بمسبوقة عن جانب الخالف وهو جانب العدم
 لعدم الواجب بسبب ضروري والا يلزم كون الواجب ممتنعا
 وهو باطل والامتنع ان الممكن العام كما يمتنع لان الضرورة مساوية
 من جانبه الخالف له وهو جانب الوجود فان وجود المتعدي
 بضروري والا يلزم كون المتعدي واجبا وهو باطل ايضا فعلي
 هذا التعقيب لا يكون الممكن العام ممكنا فلا يمكن الخاف بل يكون
 العائيتة له اسما بحسب الاصطلاح واما اذا ادعى الامكان

لا يقال ان قوله الممكن سواء غير جائز لان سوي يجب ان يكون على الحقيقة
 وهذا وقع في المقام لان المتعدي لا يمكن ان يكون واجبا كواجب
 على تقديره من الصفات لا من الوجود بل من الوجود
 اصح من غيره كما ذكره صاحب الكافية في باب الصفات
 اخرى في الشرح حيث قال واعراب
 موهوب وسواء في الصفات
 على الطريقة على
 لا يجوز

مطلوب
 امكان عام
 امكان خاص

العام بقولنا سلب الضرورة عن احد الجانبين يصدق على
 الامكان الخاص ايضا الا اذا عتبه فيه لفظ فقط بان يقال
 الممكن العام سلب الضرورة عن احد الجانبين فقط وهذا غير مشهور
 فيما بين القوم وثانيهما اي القسم الثاني من الممكن هو الممكن الخاص
 وهو سلب الضرورة من الجانبين اي من جانب الوجود والعدم
 بالنسبة الى ذاته فان ذات الممكن الخاص لا تقتضي وجوده ولا عدمه
 فلا يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى ذاته كزيد مثلا فانه
 ممكن خاص لان ذاته لا تقتضي وجوده وعدمه بل يكون وجوده
 وعدمه بالغير كسير الممكن الخاص وانما يسمى الممكن الخاص
 ممكنا خاصا لانه كلما صدق سلب الضرورة عن الطرفين يصدق
 سلب الضرورة عن احد الطرفين لا بالعكس تعالى ان يقول
 لانفسكم ان كل واحد من الواجب والامتنع والممكن منحصر على اثنين
 بل كان لكل واحد منهما قسم ثالث فان الواجب مثلا منقسم الى
 الواجب بالذات والى الواجب بالغير والى الواجب الاعم منها
 وكذلك في الامتنع والممكن والواجب عنه ان يابعد قسمين ثالثا بلا

لا يصدق
 مقيد
 بالعدم
 بالعدم

قسمته لانه على ذلك التقدير يلزم انقسام الشيء الى ثلث
 لان ما يبعد قسميا ثالثا فهو منقسم تقاسم والضمير في الذات
 في قوله سواء وغيره لا يخفى من ان يرجع الى الواجب
 او الى الامتنع او احدهما الى الواجب والتبليغ الامتنع والكل
 ظل اما بطلان رجوعهما الى الواجب فلانه يلزم ان يكون الامتنع
 ممكنا لان الامتنع سواي الواجب واما بطلان رجوع احدهما
 الى الواجب والتبليغ الامتنع فلانه يلزم تفكيك الضمير وهو غير
 جائز ويمكن انجاب عند باختيار كل واحد منهما بان يقال ان الضمير
 يرجع الى الواجب او الى الواجب وبدخول الامتنع في الممكن لا يلزم بطلان
 لان المراد من الممكن على هذا التقدير يكون سلب الضرورة من
 جانب الوجود وهذا المعنى يصدق على الامتنع كما يصدق على الممكن
 الخاص دون الواجب فان وجود الواجب ضروري وكذا يجوز
 ان يرجع الضمير الى الامتنع سعا وبدخول الواجب في الممكن على
 هذا التقدير لا يلزم البطلان لان المراد من الممكن على التقدير المذكور
 يكون سلب الضرورة عن جانب العدم وهذا المعنى يصدق على

فلو كان ضروريا لعدم الواجب مسلوبا للوجود

مطلق
 واما بطلان رجوعهما الى الامتنع فلانه يلزم ان يكون الواجب

فلو كان مقيدا بجانب الوجود

قال الصادر باختباره شره وخيره **اقول** ذكر الاختيار اشارة الى رد مذهب الحكماء كما ان ذكر الشر وحده اشارة الى رد مذهب المعتزلة والشر والحق
 مذهب الشنوية والجوسية لان الحكماء قالوا ان الله تعالى لا يفعل الا بالاختيار ومعنى كونه فاعلا اختارا هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ
 لم يفعل كصدور الافعال الاختيارية منا بمقتضى قلة نظر لان الفاعل المختار بهذه المصنف مما قاله الحكماء والاولى ان يقال ان معنى كونه فاعلا
 مختارا هو ان يصح منه الفعل وتتركه ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه ان شاء وان لم يشأ ففعله كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار
 فان قلت لم يقدم الشر وهو ما ليس عليه الخبز وهو ما ليس به من وجه اما اوله فلا فالنزاع فيه اكثر من النزاع في الخير
 واما ثانيا فلا فخير يناسب غيره الذي سبق ذكره من جهة الصفة والافق واما ثالثه فليكون ترتيب السبب على ترتيب المكسب وهو
 الظل والنور كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعه فلان المقام مقام الحمد واختتام مقام الحمد بخير خير فلهذا الوجه قدم وافق
 فان قلت لم اخرج صدور الشر والخير عن الممكن قلت لان صدورهما بعد وجود الممكن

هذا هو المذهب الذي عليه الحكماء
 وهو ان الله تعالى لا يفعل الا بالاختيار
 ومعنى كونه فاعلا اختارا هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
 كصدور الافعال الاختيارية منا بمقتضى قلة نظر لان الفاعل المختار بهذه المصنف مما قاله الحكماء
 والاولى ان يقال ان معنى كونه فاعلا مختارا هو ان يصح منه الفعل وتتركه
 ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه ان شاء وان لم يشأ ففعله كصدور الضوء عن الشمس
 والحرارة عن النار فان قلت لم يقدم الشر وهو ما ليس عليه الخبز وهو ما ليس به من وجه
 اما اوله فلا فالنزاع فيه اكثر من النزاع في الخير واما ثانيا فلا فخير يناسب غيره الذي سبق ذكره
 من جهة الصفة والافق واما ثالثه فليكون ترتيب السبب على ترتيب المكسب وهو الظل والنور
 كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعه فلان المقام مقام الحمد واختتام مقام الحمد بخير
 خير فلهذا الوجه قدم وافق فان قلت لم اخرج صدور الشر والخير عن الممكن قلت لان صدورهما بعد وجود الممكن

الواجب كما يصدر عن الممكن الى ص د ون المتعقد لان عدم المنع
 ضروري وكذا يجوز ان يرجع احد التفسيرين الى الواجب والافق
 الى المتعقد وعدم جواز تفكيك الضميرين انما يكون اذا لم يلزم انفسا
 بلا تفكيك واخذ لزوم انفسا فحوز التفكيك الضميرين وهما
 يلزم انفسا كما ذكرنا فحوز التفكيك فعلى هذا يجوز التفكيك ههنا
 فانهم **قوله** الصادر باختباره **اقول** هذا رد للحكماء ولان
 الواجب عندهم فاعل موجب ليس له اختيار ولا قدرة في افعاله
 واما عند المتكلمين وهو فاعل بالاختيار والارادة كما ذكرنا في
 كتب على الكلام تعالى ان يقول ان هذا الرسالة رسالتنا في فن
 الحكمة فالمناسب ههنا ان يكون المذكور فيه موافقا لمذهب
 الحكماء دون البغية لكن الشارح ترك تفكيك المناسبات فقال
 الصادر باختباره دون الجواب اشارة الى ان المختار عنده هو
 مذهب المتكلمين لا مذهب الحكماء **قوله** شره وخيره **اقول**
 تقديم الشر على الخير الاول ان في اللفظ اقل من الخير
 والاقول بتقديم اولى والتميز ان الله تعالى له الخير وجودي

ورب

والله اعلم

والعدي مقدم على وجودي لا بالانطباعية الوجودية لوليتها
 ان الشئ سبب الظلمة والخير سبب النور والظلمة مقدم على النور
 كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور فيكون سببا مقدما على
 سبب النور **والرابع** ان الماد من القول رد على المعتزلة
 والرد انما يكون باسناد الشئ الى الله تعالى فان المعتزلة قالت
 ان الشئ ليس من الله تعالى ولا يلزم ان يكون الواجب شئنا وهو
 باطل واستدلوا بقوله تعالى على عدم كون الشئ من الله تعالى بقوله
 تعالى وما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن
 نفسك والشئ سبب فلا يكون من الله تعالى بضمون هذا القول
 والجواب عنه ان معنى هذا القول ليس كما قالت المعتزلة بل معناه
 ان الحسنات الموصلة اليك خلق الله تعالى واراادته ورضايته
 والسيئات الموصلة اليك وان كان خلق الله واراادته لكن
 لا برضاية بل برضاة نفسك واستدل على نسبه والجماعه على كون
 الشئ والخير من الله تعالى بقوله تعالى الله خالق كل شئ فان الشئ
 والخير شيان يدخلان تحت هذه الآية فيكونان من الله تعالى

وللمعزة ان تقول ان الله تعالى شئ علو كان جميع الاشياء
 داخل تحت هذه الآية لزم ان يكون الواجب مخلوقا لنفسه
 وهو باطل والجواب عنه ان معنى الآية هكذا **قول** الله تعالى كل
 شئ يمكن والواجب ليس يمكن حتى يلزم دخوله تحت الآية فلا يلزم
 خاتمة الشئ لنفسه **قوله** والصلاة على محمد **قول** الصلاة من
 الله تعالى على محمد رحمة ومن الملكة استغفار عليه ومن المؤمنين
 دعاء عليه كما قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
 يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما **قائل** ان يقول بوجوب
 الصلوة من الله تعالى على محمد يلزم منه الذنب عليه بقوله
 والصلاة على محمد مع ان المقام مقام المذبح اما لزوم الذنب
 فلان الدعاء اذا استعمل بعلي يكون للذنب واذا استعمل بال
 للام يكون للمذبح وهما يستعمل بعلي فيكون للذنب كما يقال عيت
 على الشيطان ودعيت لابي وامي والجواب عنه ان هذه اللفظ
 انما يكون معتبرا في استعمال لفظ الدعاء بل في لفظ الصلوة
 والمستعمل فيها هو لفظ الصلوة لا لفظ الدعاء فلا يلزم

مطل
استعمال الدعاء بعلي واللام

قوله
المذكور

قوله الشريعة نبيه وامره **قول** الفيمر في نبيه وامره راجع
 الى الله تعالى حقيقة كذا جاز ان يرجع الى محمد لاجل انه هم القمير
 الى الخلق فكانا كماله وفي تقديم النبي على الامامة في بعض
 وجوه تقديم الشريعة على النبي **قوله** المختصين بما لا يدرك غوره
قول الظاهر اي المتبادر من محال ان المراد من قوله المختصين هو
 الا ان فعله يرايحوز ان يكون المراد من قوله بما لا يدرك غوره هو الله
 الذي لا يدرك حقيقة فيكونا لمفعول ان الله تعالى من خواص العباد
 كالانبياء والملائكة الله تعالى ويجوز ان يكون المراد من قوله بما لا يدرك
 غوره هو محمد وم الذي لا يدرك حواله التي لا سور غيبية فعله هذا
 يكون لمفعول ان الله تعالى من خواص امته محمد عليه السلام لمحمد وم ويجوز ان
 يكون المراد من قوله المختصين هو محمد وم مع ان فعله لا يكون لمفعول
 المراد من قوله بما لا يدرك غوره هو الله تعالى لا غيره **قوله** ان
 ان اكتب بالتماسم اوراقا **قول** ان لفظ التماسم ولفظ الاوراق
 ههنا لا يمتثلان بل لا يمتثلان فيهما **قوله** اما عدم مناسبتة لفظ الا
 التماسم ههنا فلانه انما يستعمل فيما بين الشئين الذين كانا متساويين

التماسم

قوله نبيه وامره **قول** في النسخ على ان الله تعالى شئ علو كان جميع الاشياء
 داخل تحت هذه الآية لزم ان يكون الواجب مخلوقا لنفسه
 وهو باطل والجواب عنه ان معنى الآية هكذا **قول** الله تعالى كل
 شئ يمكن والواجب ليس يمكن حتى يلزم دخوله تحت الآية فلا يلزم
 خاتمة الشئ لنفسه **قوله** والصلاة على محمد **قول** الصلاة من
 الله تعالى على محمد رحمة ومن الملكة استغفار عليه ومن المؤمنين
 دعاء عليه كما قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
 يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما **قائل** ان يقول بوجوب
 الصلوة من الله تعالى على محمد يلزم منه الذنب عليه بقوله
 والصلاة على محمد مع ان المقام مقام المذبح اما لزوم الذنب
 فلان الدعاء اذا استعمل بعلي يكون للذنب واذا استعمل بال
 للام يكون للمذبح وهما يستعمل بعلي فيكون للذنب كما يقال عيت
 على الشيطان ودعيت لابي وامي والجواب عنه ان هذه اللفظ
 انما يكون معتبرا في استعمال لفظ الدعاء بل في لفظ الصلوة
 والمستعمل فيها هو لفظ الصلوة لا لفظ الدعاء فلا يلزم

حشر

قال اردت ان اكتب بالتماسم اوراقا **قول** وفي بعض النسخ اكتب بالتماسم ههنا
 اوله من لانه لا يمتثلان بل لا يمتثلان فيهما **قوله** اما عدم مناسبتة لفظ الا
 التماسم ههنا فلانه انما يستعمل فيما بين الشئين الذين كانا متساويين
قوله ان اكتب بالتماسم اوراقا **قول** وفي بعض النسخ اكتب بالتماسم ههنا
 اوله من لانه لا يمتثلان بل لا يمتثلان فيهما **قوله** اما عدم مناسبتة لفظ الا
 التماسم ههنا فلانه انما يستعمل فيما بين الشئين الذين كانا متساويين
قوله ان اكتب بالتماسم اوراقا **قول** وفي بعض النسخ اكتب بالتماسم ههنا
 اوله من لانه لا يمتثلان بل لا يمتثلان فيهما **قوله** اما عدم مناسبتة لفظ الا
 التماسم ههنا فلانه انما يستعمل فيما بين الشئين الذين كانا متساويين

ولامساوات بين هذا البشراح وبين الاخوان الذين كان الكتاب
المسمى بآيساغوجي مفسرا عليهم والالم يحتاجون الى هذا البشراح
المذكور في اربعة عشرة الكتاب المذكور مع ان البشراح قد ذكر
في رسالته ما يحتاجهم اليه بعبارة المذكورة هنا والجواب
عند ان البشراح انما يستعمل لفظ الاتمسك منها وان لم يكن مناسباً
للمقام لئلا يلزمه علوية ولا لعدم علمه بعدم المناسبة واما
عدم جواز لفظ الاوراق منها فلان الاوراق لا يكون مكتوباً لان
المكتوب انما يكون الحروف لا لفظ بل الاوراق تحمل المكتوب
والجواب عند ان البشراح وان ذكر لفظ الاوراق لكنه اراد منها
المكتوب فيها من الحروف والالفاظ فيكون ذلك من قبل فكل
الحمل واردة الحال كما علم من عادة القوم **قول** والله خير المفسرين
والموقنين **قول** هذا اشارة الى غير البشراح فانه لا يقدّر فيه
ان يجعل المتفسير مستمراً بل يقدر له ان يكون الله تعالى بتوفيقه ويؤيد
ولو جعل الاسباب موافقاً بعضها لبعض في حصول المطلوب
الحق ولم يتعوض بمعية الحقون الظهور **قول** آيساغوجي **قول**

قال والله خير المفسرين والموقنين **قول** الله خير المفسرين اشارة الى
ازالة التعقيد به ودينهم الميسر والموقنين اشارة الى الجمع اليهم لانه
التوفيق جعل الاسباب موافقاً لحصول المقصود وقيل التوفيق
جعل الله تعالى عباده موافقاً لما يحب ويرحم

كان تقديره

كان تقدير الكلام هذا باب آيساغوجي وهذا المسمى بآيساغوجي
ووجه التسمية لهذا الكتاب بلفظ آيساغوجي هو ان آيساغوجي
لفظ يوناني ويوناني طائفة يقال لبسائها آيساغوجي لوزد خمسة
اوراق فلما كان في هذا الكتاب الكلمات الخمس يشبه هذا الكتاب
لذلك لوزد فيسمى باسم ذلك الورد تسمية المشبهة باسم المشبهة
وقيل ان لفظ آيساغوجي كان باسم الحكيم الذي صنف هذا الكتاب
فلما مات الحكيم سمي اسمه للكتاب فعلى ما يكون سمية المصنف يفتح
التون باسم المصنف كسيرة النون وقيل ان لفظ آيساغوجي كان
في الاول سما بشخص قرره هذا الكتاب عند الحكيم الذي ألفه
ثم وضع اسمه هذا الشخص لهذا الكتاب فعلى ما يكون تسمية
المقروء باسم القاري وقيل انه كتب هذا آيساغوجي **قول** للمنطقيين
اصطلاحات **قول** المراد من هذه الاصطلاحات المذكورة اعطاهم
الكلمات الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة و
الغرض العام والبيان **قول** البشراح واثبات القضايا والبرهان
القياس والتمسك بالبرهان والتمسك بالجدل والسابع الخطابة

المراد من هذه الاصطلاحات

قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات **اول** الاصطلاحات اتفق قوم
على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في اصل الموضوع كذا وكذا
اصطلاحات المنطقيين وهي المذكورة في ابواب المنطق وهي الـ
تأنيدي تعميم ما لها الذي من تحتها في الفكر واثبات القضايا والبرهان
القياس والتمسك بالبرهان والتمسك بالجدل والسابع الخطابة والاثبات من الخطابة
والاثبات من الشعر وتوابعها تذكر في مواضعها والمراد من الوجوب
قوله يجب استحضر بالواجب الشرطي الذي يكون تاركاً انما كالتصديق
والصدق والضرورة والواجب العقل الذي يتبع الشرع به و
كالضرورة بوجوبها والتصديق ببنائدها لان كثير من محصلها يحصل
كثير من العلوم من غير شروع شئ من تلك الاصطلاحات فان قيل
في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من جملة العلوم قلنا المراد من العلوم
ان يشترع في شئ من العلوم سوى المنطق

علی

على التقسيم يجب تقديم ما يعتد به في المنقسم عليه تأييداً **قوله**
 والدلالة على كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر
اقول هذا التوفيق تعريف لمطلق الدلالة التي هي علم من
 اللفظي وغير اللفظي والوضعي وغير الوضعي واللازم منها
 ان يكون الدلالات التي يتوقف موقفة الحكيمات على موقفتها
 اعني الدلالات الثلاثة الوضعية وهي المطابقة والتضمن و
 اللائحة ام لكن الشاخ عن مطابق الدلالة دون التثنية
 المذكورة لان التثنية المذكورة خاص ومطلق الدلالة عام

قال والدلالة هي كون الشيء بحالة آية **أول** انما هو مطلق الدلالة دون الدلالة
الثالث المقصودة بثبت لان الدلالة الثالث مقيد بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم
بالمطلق يبقى على العلم بالمقيد لان المطلق جزء المقيد ومعرفة الجزء مقدم على معرفة
الكامل واسم ان لفظ العلم يطلق في المشهور على عدة معان احد ما الادراك الذي
يتم التصور والتصديق وثانيها التصديق الذي هو عبارة عن الاعتقاد بالماضي
الثابت المطابق للمطابق وثالثها مطلق التصديق الذي يتناول كل اليقين
وبخلافه من الاحكام والمراد من العلم بثبت هو المبنى الاول فلو كانت اليقين
الدلالة على الدليل والدلول مع ان الاول عكس لان الدلالة امر سابق
قلت الدلالة علمه لعم الدلالة بالادلة واما قدم الدلول بالمولية امر سابق
على المعلوم فلذا قدمها عليها والدان قدم الدلول لان علم الدلول موجود
على العلم بالدليل والموقوف عليه مقدم على الموقوف واما تقدم بحث الدلالة
على تسليم اللفظ فلان امر م

ومعرفة الخاص يكون مسبوقاً بمعرفة العام فلماذا عرف
 مطلق الدلالة أولاً دون الدلالة الثالثة **قوله** فمن هذا عرف
 أه **أقول** يعني عرفت من تعريف الدلالة الدليل والمدلول
 لذكرهما فيه لأن المراد من الشيء الأول في تعريف الدلالة هو
 الدليل ومن الشيء الثاني هو المدلول **قوله** والدليل هو الذي
 يلزم من العلم به العلم بشي آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم
 بشي آخر العلم به **قوله** في تعريف الدليل والمدلول نظر لأن الدليل
 الذي يلزم من العلم به العلم بشي آخر والظن شيء آخر والدليل الذي يلزم من
 الظن به الظن شيء آخر يكونان خارجين عن التعريف مع اتها
 دليلان عند فهم فلا يكون تعريف الدليل والمدلول جامعين
 والجواب عنه أنا لا نسلم أن هذين التعريفين غير جامعين وأما ما
 يكونا جامعين لو كان المراد من العلم المذكور فيهما هو العلم
 اليقيني وليس كذلك بل المراد من العلم ههنا هو العلم المنطوق
 الشامل لليقين والظن وغيرهما فيكون التعريفان جامعين و
 المراد من العلم المنطوق ههنا هو حصول صورة الشيء في العقل

قال ومن هذا عرفت أه **أقول** الدليل في اللغة الرشد وهو ما به الإشارة وفي الاصطلاح
 هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي آخر وهو المدلول والمراد من الظن ههنا الظن
 يكون تصور أو تصديق بغير العلم به شيء آخر فأن قلت قد قيل في جمل من خرج الأثر
 الاستشائية بما سار لا بما يلزم منها ليس معنى المتعارفين كون أن كان هذا حيواناً فهو
 جسم كذا حيوان فهو جسم فأن قلنا فهو جسم بعينه من كونه في القياس قلت هذا الكلام
 وهو قولنا جسم مغاير للموجود المذكور في الدليل لأن المذكور في الدليل هو هذا القول
 موضوع كونه لازماً للموجود المذكور في هذا الكلام وهو قولنا أن كان هذا حيواناً
 وما يلزم من مقتضى ما ليس موضوعاً كونه لازماً للموجود المذكور في هذا القول
 في اللفظ وهذا القول غير كاف في الاتحاد واجب من وجوه آخر وهو أن ما سار في القياس
 الاستشائية لا يحل الصدق والكذب وما سار في القياس يحل لها

لا يقال

لا يقال لو كان المراد من العلم المذكور في تعريف الدليل والمدلول
 هو حصول صورة الشيء في العقل لم يكن جامعاً أيضاً لأن علم الشيء
 ليس هو حصول المذكور بل إن علمه حقوري والجواب عنه أن المراد
 من العلم ههنا هو العلم المحصول الذي يكون مخصوصاً بالخاص فيخرج
 علم الباري عنه لا يصح ما يلزم من وجه تأويل وكذا في تعريف
 المدلول نظر آخر وهو لزوم الدور لأن المدلول قد في تعريف
 الدليل والدليل أيضاً في تعريف المدلول فيكون كل واحد منهما
 موقوفاً على الآخر والجواب عنه لو جئنا أحدهما أن المدلول
 الموقوف في تعريف الدليل هو المدلول اللغوي والدليل الموقوف
 في تعريف المدلول هو الدليل اللفظي **قوله** والدليل الموقوف في تعريف
 المدلول هو بعبارة الدليل اللغوي والمدلول الموقوف في تعريف
 المدلول لا يصلح أيضاً فلا دور فيه والوجه الباطن من الجواب
 أن المدلول موقوف على الدليل في التقديرات والدليل موقوف
 على المدلول في التصورات فلا يلزم الدور الباطل وهو الدور التقديري
 الذي هو موقوف الشيء على شيء عليه من جهة واحدة باللازم وهو

يكون فهمه أيضا مقدما عن فهم الكل والجواب عنه أن الدلالة
التبصيرية ليس فهم الجزر مطلقا بل فهم الجزئية ففهم الكل يكون
مؤخرا عنه فهم الكل فيكون المطابق في مقدما على التبصيرية فكان
التبصر تبعا للمطابق كالدلالة فانهما لا يوجدان بدون المطابق و
المطابق لا يوجد بدونها **قول** مثال ما يدل بالدلالة كالدلالة
إذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة **قول** ليعاين أن يقول
أن هذا المثال غير صحيح لأن المراد من اللزوم المذكور في الدلالة
الالتزام فلو اللزوم البين بمعنى الاختصاص وهو الذي يكفي تصور
لللزوم مع تصور اللازم في جسم الزمان باللزوم بينهما فتصور
ما يتبعه الرابع وتصور الزوجية فان من تصور الرابع
وتصور الزوجية جزم باللزوم بينهما من غير احتياج إلى شيء
آخر وهو مستقيم اللازم البين بمعنى الاختصاص واما قابل العلم
وصنعة الكتابة مثال اللازم البين بمعنى الالتزام فيلما يكون مطابقا
للمثال الذي هو البين الذي كان بمعنى الاختصاص فلا يكون صحيحا
والجواب عنه أنا لا نسبنا أن المراد من اللزوم المذكور الدلالة

عائیه

الملك

الثالثة ملو اللزوم البين بمعنى الأخص للمراد هو البين بمعنى الأعم
 لكن لما لم يوجد العام إلا في ضمن الخاص شرط الخاص لاجل العام الذي
 ملو المقصود الأصيل فعلى هذا يكون المثال تماثل العلم وصفت الكثرة
 إشارة إلى أن المراد من اللزوم المذكور في الدلالة الثالثة
 هو البين بمعنى الأعم فيكون المثال مطابقاً للمثال ونقول م لم
 المراد من اللزوم هو البين بمعنى الأخص والمثال المذكور مثال البين
 بمعنى الأعم لكن وروده هنا صحيح لأن مطابقة المثال للمثال
 غير لازم وأما زعم البين بمعنى الأعم فهو الذي قد يحتاج بعد
 تصور الملزوم واللازم إلى ما غير هذا وبسط
 في جزم الذهن باللزوم بينهما كلزوم الأسماهال شرب
 السبق مونيافان تصور سقمونيا وتصور الأسماهال لا يمكنان
 في جزم الذهن باللزوم بينهما بل يحتاج إلى الترتيب وأما
 اللازم غير البين الذي يتوقف في جزم الذهن باللزوم
 بينهما إلى دليل كلزوم تشاوي الزوايا الثالث للتفايميان
 لثالث فان من تصور الثالث وتصور تشاوي المذكور

الششمس

البشر والملائكة على قسمين أحدهما خارجية وهي كونهن في
الآخرة في الخارج بحيث لا يوجد دون الآخر فيه ككون النار في
الخارج فانهما لا يوجد في الخارج بدون الحرارة والملائكة الذميمة
هي كونهن في الذاتين بحيث لا يوجد بدون الآخر ككون العبيد في
الذاتين فانه لا يوجد في الذاتين بدون البصر مع المعايضة بينهما في
الخارج **قال** لا يتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط **اقول**
الشرط ملو الموقوف عليه الوجوب في الخارج على الشيء له غير المؤثر فيه
ولايه مؤثر المؤثر في ذلك الشيء والمشروط هو الذي يتوقف
حصوله على الشرط ويتبع بدونه **قال** واللازم باطل وكذا الملزمة وم
اقول والمراد من لازم هنا هو عدم تحقق الدلائل الدالة على كونه
الملائكة الخارجية والمراد من الملزمة وم هنا هو كونه الملائكة الخارجية
شرا لا دلالة اللائمة امية فان قيل انما قال باللازم باطل والملزمة وم
مثله ولم لم يقل بالعكس يا يقال فالملزمة وم باطل واللازم مثله قلنا
لان اللازم قد يكون ثم منه في بعض العواد وقد يكون مسببا
في بعض اخرى اذ قولنا كذا التعدي بن سبيلهم عدمه عدم الملزمة

[illegible]

مظاہر علی

[illegible]

اما بالضرورة عدم اللازم عدم الملة وم على تقدير كون اللازم اعم
 من الملة وم فلانه لو لم يستلزم عدمه عدم الملة وم لنزوم وجوب
 الابطال بدون اللازم وهو باطل واما استلزام عدم اللازم
 عدم الملة وم على تقدير كون اللازم مساويا للملة وم فلانه
 لو لم يستلزم عدمه على هذا التقدير عدم الملة وم لم يكن متساويا
 بين المنفوضين انهما مبتدئا وبيان فيما ذكره علم ان عدم الملة وم لا
 يستلزم عدم اللازم مطلقا وعدم اللازم يستلزم عدم
 الملة وم مطلقا فلذا قال اللازم باطل والملة وم مثله ولم يقل
 بالعكس **قال** لان لعدم كائنيته على الملكة كالبطلان **بما**
في ذكره لعدم الملكة ههنا اشارة الى ان مفهوم الاعمى على
 وم مفهوم البصر وجوبى ما مفهوم الاعمى كما ذكره التاراج واما
 مفهوم البصر فتوقف العين على كونهما الحسوسا ودلالة عمى على
 البصر مبني فهم عند ذكر الاعمى فان الاعمى اذا حصل في الذهن حصل البصر
 لانه الخارج لمعانته يتبعها في الخارج كما ذكره التاراج واما
 دلالة الاعمى على البصر التام ما دون تضمننا فلان البصر خارج عن

مفهوم

اذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية ليست شرطا للدلالة الاتزامية لانه اذا لو كانت شرطا لكان لا يمكن الدلالة بعدونها لكن الملازم باطل والملازم مثله اما بيان الملازمة فلان الدلالة الاتزامية على تقدير كون الملازمة الخارجية شرطا لا يمكن وقوعها والمفروض ان لا يمكن بدونه الشرط والدلالة ان الدلالة الاتزامية يتحقق بدون شرطها ومن الملازمة الخارجية على ذلك التقدير واما ثانيا بطلان الملازم فلان كل عدم اضيف الى ملكات فاللفظ الدال عليها والى على الملكات اى الوجوده بالاتزام مع انتفاء الملازمة بينهما الى ان يرجح ببيان

مفهوم العيني فان مفهومه هو العدم مع اضافته الي البصر والبصر خارج عن مفهوم العيني وذلك لانه اللفظ على الخارج عن الموضوع له لا يكون الا انتداهما فلا لاله العيني على البصر لا يكون الا انتداهما لا يقال ان لا انتداهما اعتباري والمركب من الادم الاعتباري يكون اعتباري فليعلم ان يكون العيني اما اعتباريا لنفس اموري لانا نقول لا ينسب ان كل الاضافة ادم اعتباري بل يكون البعض منها اي من الاضافة شيئا في نفس الادم كما كان فيما نحن فيه وبعضها في الاعتبار كما اعتبرنا اضافة زيد الى شي خرمع انه ليس بمضاف في نفس الادم بل في الاعتبار فقط فيكون مفهوم العيني مركبا من العدم والاضافة التي شي في نفس الادم فلا يلزم من هذا التوكيد كون العيني ادم اعتباريا **قال** عما من شأنه ان يكون بصيرا **قول** هذا اشارة الى اخرج الاشياء التي هي عدم البصر كل من شأنها ان يكون بصيرا كالبحر والاشجار وغيرهما فانها عدم البصر لكن ليس من شأنها ان يكون بصيرا **قال** ثم اللفظ انما مفرد واما مركب **قول** ايراد لفظ ثم هنا اشارة الى قسم اللفظ موقوف متنازع عن بيان دلالات التثنية

والقدم في آية واحد وان هذه الصورة الاسماحة م

قال فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين **اقول** المنطوق لا يبحث عن الالفاظ من حيث منطوق بل عن المعنى لانها موصولة الى الجهات لكن لا توقف الاستفاد على الالفاظ كما ترى او راجع الى الالفاظ فانه قلت لم تقدم تعريف المفرد على المركب مع ان الاول عكسه لان التعريف المذكور في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية وان الالكلام انما تعرف بكمالاتها قلت المتبادر منها التقسيم لان قوله لانه ايمان لا يراد به شرطية منفصلة بعينه التقسيم والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم انما هو باعتبار الازاد ووجه المفهوم والمفرد بالنظر الى الافراد مقدم على المركب وان كانا بالنسبة الى المفهوم يوجب العكس واعلم ان الوجود لا يكون في مفهومه سلب الشيء كالعالم فانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل والعلم ما يكون في مفهومه سلب الشيء كالعالم فانه عبارة عن عدم العلم عما يشاء ان يكون عالما

لان المراد من اللفظ مرنا هو لفظ الدال الذي يعتد فيه بالدلالة
فمكون الدلالة بتقدمه من تقسيم اللفظ لان الدلالة كانت
منتهية الى اللفظ الدال الذي هو المقسم المتقدم على التقسيم
وجزء المتقدم عن الشيء والذي كان بمنتهى الجزئ يكون مقدما عن
ذلك الشيء بالاولى في تأمل لا يقال ان الدلالة هي اللفظ وصحة
الشيء يكون متأخر عن الشيء ولا يجوز تقديمها عن تقسيم
لفظ لانا نقول الموصوف هو اللفظ الدال والدلالة اما تقدم
عن تقسيم اللفظ لا عن نفس اللفظ فلا يلزم منه تقدم الصحة على
الموصوف اما ان لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه
ان في هذا العبارة احتماليين أحدهما ان يكون المراد من عدم الازاد
في تعريف المفرد ومن الازاد في تعريف المركب فعلى فعلية
هذا الاحتمال يكون تقدير الكلام هكذا ان المفرد هو الذي
لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بالفعل والمركب يكون
عكس ذلك فيلزم من ان يكون جميع المركب مفردا قبل ايراد
الدلالة وبعدها من اجزاها على اجزاء معانها لانه يصدر عليها

توفيق

توفيق المفرد ولا يصدق عليها تعريف المركب فلا يكون تعريف المفرد
مانعا وتويف المركب جامعاهما واجبان في التعريفات
وثانيهما اي لا احتمال للشيء ان يكون المراد من عدم الازاد في اللفظ
فونين فعمل هذا يكون تقدير الكلام هكذا ان المفرد هو الذي لا يراد
بجزء منه دلالة على جزء معناه بالفعل والمركب عكسه فيلزم من
ان يكون المفرد دلالة لها اجزاء ولا جزاها مثل تلك الاجزاء على تلك
المعاني مركبا لانه بجزء منها دلالة على جزء معانها بالضرورة فيصدق
عليه تعريف المركب مانعا وتويف المفرد جامعاهما وهو باطل والجواب
عنه ان المراد من الاحتمالين المذكورين هو الاحتمال الاول وقوله يلزم
ان يكون جميع المركب مفردا قبل ايراد الدلالة بعد ما من اجزاء اللفظ
على اجزاء معناه قلنا لا نسلم لزوم ذلك لان في التعريفين مقدرا
نوع لهذا النقص المذكور فيكون تعريف المفرد على تقدير المقدار المذكور
كذلك المفرد هو الذي لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه حين
ارادة المعنى الموضوع له منه ويكون تعريف المركب على تقدير المقدار
المذكور هكذا المركب هو الذي يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه

حين ارادة المعنى الموضوع له من هذا المركب فعلى هذا لا يلزم الاتصاف
 المذكور اصلا فيندفع بهذا الجواب ما قبلنا من احد المفردات يتحقق
 بالفاظ غير دلالة على معنى وبالفاظ دلالة على معنى بحسب الطبع
 والعقل لا يتماثلت بالفاظ مفردة مع تعريف المفرد صا دق عليها
 مثال ما يدل بالتصنيف على الانسان ذبا دل على احد هما على
 الحيوان او على الناطق هذا دلالة دلالة لفظ الانسان
 على الحيوان او على الناطق انما يكون بالتصنيف اذا اريد من لفظ
 الانسان مجموع الحيوان والناطق وفهم في ضمن هذا المجموع كل
 واحد من الحيوان والناطق وفهم احدهما فعلى هذا يكون فهم
 الجوف في ضمن فهم الكل فلذلك ينبغي تضمنا واما اذا اريد من
 لفظ الانسان الحيوان فقط والناطق بالجميع كان دلالة لفظ الانسان
 انسانا على هذا التقدير لجزء الماد منه مطابقة لا تصح ان يكون
 من قبيل ذكر الكل واردة الحرف فالجاءت من المطابقة لا
 ان الوضع النوعي يوجد فيها والنجارة تدل على جسم معين
 اعتدص عليه بالنجارة لا تدل على جسم معين بل تدل على فردا

قال والنجارة تدل على جسم معين **اقول** فني نظر لان النجارة لا تدل على جسم معين وهو افراد الجواهر واداه غير معين اللهم الا ان يقال المراد من النجارين
 النجارين النوع لا الشخصين والى المرمى يدل على النوع المعين وهو نوع النجارين فقلت النجارة تدل على افراد النوع من حيث كان النوع موقفا
 على الجسم المعين وهو النوع المعين فقلت لا وجود للنوع الا في صنف فرد من افراده فافاد كان فردا من افراد النوع من حيث كان النوع موقفا
 فيكون لفظ النجارة والى نوع النجار وهو النوع المعين **قال** الاول ان لا يكون له جزء اصلا **اقول** ان القسم الاول من المفردات لا يكون للفظ
 المفرد لفظ جزاء اصلا سواء كان ذلك لفظا لا في ذاته او لا في فعله فلو كان الاول ان لا يكون له ان قسم المفردات لا يكون الاول نحو اذا كان علما
 للشخص لا ان ومثال الثاني نحو اذا كان علما لفظه فلو كان علما محتمل انهما وانما قيد بقوله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا تعقيدا
 لكونه فعلا وعلما

من افراد الجواهر فلا يكون مدلول الجهر في قوله راي النجارة حقيقة كما قال
 الشارح انه معين والجواب عنه ان المراد من النجارين هنا ليس
 تعينا بشخص بل تعينا نوعي فيكون لا يفتقر الى الجسم المسمى في مثال
 المذكور ليس لافراد من افراد نوع النجار من بين سائر الانواع
 فان كان الاول فهو المفرد وان كان ليلا فهو المركب
 لا يقال ان مفهوم المركب وجوي وفهم المفرد عادي
 والوجودي يكون بالتقدم اولى من العادي لشرفية الوجود
 لا نقول نعم ان الجاهل يكون هكذا بالنسبة الى المفهوم لكن قد
 المقام فهو مقام التقسيم والتقسيم انما يكون بحسب الذات
 وذات المفرد مقدم على ذات المركب فلذلك قدم المفرد
 على المركب نحو علما انما قيد لفظه بعلمه علما لان
 ق لولم يكن علما لكان امرا مؤلفا من لفظه ومن انت الذي
 هو فاعلم ان لا يكون متوفا فافاد قيد بقوله علما فان قيل لا سلم
 ان لفظه لولم يكن علما لكان مركبا لان المركب هو الذي يدل
 جز لفظه على جزء معناه ومنها لا جز لفظه فان انت ليس

فقال واثبات ان يكون له وجود من **اقول** انما هو اثبات من الاتصاف الاربعة لا انه يكون للفظ وجود من غير ان يكون
لا يدل ذلك على ان اللفظ المقصود كعبدة الله تعالى له وجود كعبدة غيره وليس واطل منها على خارج عنها ولا كذلك
ايه الذات الشخصية لانه المقصود به الذات الشخصية وليس واطل منها على خارج عنها ولا كذلك
لفظ الله يدل على معنى وهو الالهية في عبدة الله تعالى لانه اذا لم يكن محالاً كان مركباً اضافياً
للهوية كعبدة ليس ذلك اللفظ ايضا في الذات الشخصية وهو في اننا قلنا لا يخلو

أما

بالنسبة الى جزء الذي كان معناه خارجا عن المعنى الموضوع كيفية لفظ
الله في بعد الله فان معناه شيئا له الالهية فانه خارج عن المعنى
الموضوع له الذي شخص انساني عند العلم لقائل ان يقول معنى
البعيد كذلك خارج عن المعنى الموضوع له فان معناه شيئا له الالهية
فانها خارجة عن المعنى الموضوع له الذي هو الحيوان الناطق مع
التشخص والبراع ان يكون له جزء ذو معنى ذال عليه لكن
لا يكون امساك الحيوان الناطق علما لان معناه المادية الا
نسائية مع التشخص لقائل ان يقول يلزم من القول كون
مفهوم الشئ جزء في نفسه فان مفهوم مجموع الحيوان الناطق هو
جسم ناي حساس متحرك بالارادة شيئا له ينطق فلو كان
مجموع لفظ الحيوان الناطق علما بشخص انساني كان معناه هو
ناي يتحرك بالارادة شيئا له ينطق مع التشخص فليزم ان يكون
مفهوم الحيوان الناطق جزء عن مفهوم الحيوان الناطق وهو
باطل والحوار عنه ان الاول مفهوم للحيوان الناطق المر
كب غيرة العلم والثاني مفهوم للحيوان الناطق العلم غير المبر

مفاد

دفع

وفي كون احدهما جزء من الثاني لا يلزم كون الشئ جزء في نفسه وهو
ظاهر لا يقال انقسام المفرد اربعة بل يعني خمسة لانه
لو وضع الحيوان الناطق على شخص غير انساني لا يكون داخلا
في الاقسام الاربعة المذكورة بل يكون قسما اخر غير الاربعة
المذكورة فلانها اقسام المفرد في الاربعة لم يوجد له قسم
اخر لا بنا نقول ان الحيوان الناطق لو وضع بشخص غير انساني
يكون بعين القسم الثابت لا يكون قسما خامسا فينقسم
المفرد في اربعة فان قيل ان القسم هو الذي يكون معنى كل
واحد من جزئية خارجا عن المعنى الموضوع له العلم كما هو في
عبد الله علما فان معنى العبد العبودية ومعنى الله الالهية
وكلاهما خارجا عن المعنى الموضوع له والتشخص الانساني
واما الحيوان الناطق لو جعل علما كذلك الفرس مثلا لم يكن
معنى كل واحد من جزئية خارجا عن المعنى الموضوع له بل يكون
معنى احدهما داخلا في الموضوع له كمنه الحيوان والاخر خارجا
رجا عنه كمنه الناطق فان معنى الحيوان داخلا في ذلك

مفاد

النفس ومعنى الناطق خارج عنه فلا يكون بعين القسم
 الثالث قلنا ان القسم الثالث وهو الذي يكون له
 اللفظ معني ولا يدل على كل الجز عليه سواء كان ذلك المعني
 داخل في الموضوع له او خارجا عنه فيكون الخامس بين الثالث
 المفرد على تعيين كلي وجزئي فان قيل ان المفرد ينقسم
 الى الكلي والجزئي ولم ينقسم المركب اليهما ايضا قلنا ان
 كون المركب كلياً وجزئياً انما يكون باعتبار كون اجزائه كلياً
 وجزئياً فانما يتقرر بقسمته المفرد الى الكلي والجزئي دون
 المركب ونقول قسمته المفرد الى الكلي والجزئي لا ينافي
 قسمته المركب اليهما فان قيل لو كان احد جزئي المركب كلياً
 والاخر جزئياً مثل زيد انسان فمثل يكون مثل هذا المركب
 كلياً او جزئياً قلنا يكون هذا المركب جزئياً فان المركب
 الكلي يجب لكليته ان يكون جميع اجزائه كلياً واما المركب
 الجزئي فلا يجب لجزئيته ان يكون جميع اجزائه جزئياً كمثل هذا
 كور ههنا فان قيل انما جعل المفرد بالقسمه اللفظ

المفرد

المفرد الى الكلي والجزئي ولم لا يجعل المفرد الحاصل عند العقل
 مع ان مورد القسمه للكلي والجزئي في نفس الامر هو المفرد
 لكن جعل مورد القسمه للكلي والجزئي ههنا اللفظ المفرد اشارة
 الى انه يجوز اقامة الدال وهو اللفظ مقام المدلول وهو المفرد
 فيكون من قبل تسمية الدال باسم المدلول لا يقال لم لا يجوز
 ان يكون المراد من المفرد مورد القسمه وهو نفس المفرد لا
 اللفظ فان المفرد يتصف بالمفرد والمركب كما يتصف بهما
 ثانياً وبالعرض وفي انصافهما بالكليته والجزئية كان لا بد
 بالعلم لا بانقول ان المحل قرينة بان المراد من المفرد في
 مورد القسمه هو اللفظ دون المفهوم لان البحث ههنا
 انما يكون في اقيم اللفظ وايضا يدل الضمير في قوله
 نفس تصور مفهومه على ان مورد القسمه ههنا هو
 اللفظ دون المفهوم واللا بد من ان يكون المفهوم مفهوم
 وهو باطل لانه انما ان يكون نفس تصور مفهومه
 هذا دليل على المفرد في الكلي والجزئي فيقول يقول

في الحقيقة

تقدير هذا المحرر بلزيم عدم جواز تقسيم المفرد الى الكلي الجزئي
لان المفرد الذي هو مورد القسمة ولو كان كليا لا يجوز ان
يكون الجزئي قسما منه لان الجزئي لا يكون قسما من الكلي ولو
كان جزئيا لا يجوز ان يكون الكلي قسما منه لان كل واحد من
الكلي والجزئي يتحقق مباينان لا يجد هما قسما من الخارج اصلا
والجواب عنه ان معنى قوله المفرد اما كلي او جزئي هو ان المفرد
عين احد من القسمين ولا يجز على احد هما ومحصله ان المفرد
الذي هو مورد القسمة ليس الموجود في نفسه لكن لو وجد
لكان اما بوضع الكلي او بوصف الجزئي وحال جميع
القسمين هكذا فان قيل لم اعتدض لهذا التفصيل في التقسيم
ولم يتعوض في التقسيم الذي قبل هذا التقسيم قلنا انما يتعوض
لهذا التفصيل في هذا التقسيم لانه الغية لان هذا التقسيم مقصود
بالذات لا الغية اما ان يتعوض نفس تصور مفهوم اي
من حيث انه متصور ان التصور هو حصول الشيء
في العقل وهو على نوعين احدهما ان يكون حصوله في العقل بطر

يكون

بقى الاجابة وهو الذي يكون حصوله في العقل نفسه لا يشيخه وملكه
كحصول العلم والجهل وسائر الكيفيات النفسانية فان حصولها في
انما يكون بنفس والعلامة لحصول هذه الاشياء بنفسها في العقل
ترتب اثرها لوجودها بالذات والثاني ان يكون حصوله بشيخه وملكه
لانفس حصول النار والماء والرطب واليابس وفان حصولها
العقل ليس بنفسها بل بالشيخ والظل والعلامة لحصولها في العقل
بالشيخ لا بنفسها عدم ترتب اثرها عند وجودها في العقل لا اثر
النار كالحارة مثلا لا يوجد في العقل عند وجود النار في العقل
وكذا لا يوجد برودة الماء في العقل عند وجود الماء فيه وكذا
حال سائر المذكورات فاننا اذا تصورنا النار والماء و
الرطب واليابس فانها حصلت في ذهننا شيئا ابي بوجود
غير اصلي ولم يوجد خارجي الحارة والبرودة واليبوسة لا
فان الحالات المذكورة انما ملزم لوجودها الاصلية اي
الخارجية لا بوجودها الذاتية والاي لم ان تحرق النار ذهنا
عند حصولها فيه وليس كذلك وانما ثبت المفهوم بقوله من حيث

العقل

انه متصور ليعلم ان المانع عن وقوع الشك في تعريف الجزئي هو
 نفس المفهوم من حيث انه متصور لا نفس التصور وكذا عدم
 المانع من وقوع الشك في تعريف الكل في نفس مفهوم الكل
 من حيث انه متصور لا نفس التصور ولو لم يقل من حيث انه متصور كان
 المبادر الى المفهوم من عبارته ان المانع من وقوع الشك في نفس
 التصور في تعريف الجزئي وكذا عدم المانع في تعريف الكل فلما قال
 من حيث انه متصور علم ان المانع هو نفس المفهوم من حيث انه متصور
قوله هو الجزئي **اقول** ان قيل فالقول بالجزئي والجزر
 قلنا ان الجزئي لا يجب ان يكون داخل في شيء كزيد مثلاً فانه جزئي
 وليس بداخل في شيء والجزر هو الذي يجب ان يدخل في شيء
 كزيد مثلاً في قولنا زيد عالم فان زيدا من حيث انه جزء من هذا
 الترتيب يجب ان يدخل فيه لا يحتاج هذا الترتيب بدونه
 قول زيد وكذا الفرق بين الكل والكل فان الكل يجب ان يدخل
 فيه شيء والكل بخلافه وفيه شيء لان الكل قد يطلق على الشيء الذي
 ليس بركب من شيء كما يقال الشيء البسيط لا جزء له قد يكون

جوهر الكلمة فاطلق لفظ كل على الشيء لم يدخل فيه شيء فربما
 والجواب عنه ان الشيء البسيط وان لم يكن فيه شيء في نفس
 الامر لكنه يجوز ان يكون فيه شيء فرضا او بهما والا فلا يمنع قوله
 كلمة في قوله قد يكون شيء جوهر الكلمة **قوله** وانما قيد الكل
 بالجزئي بالتصور لان من الكلمات ما يمنع من الاستدراك بين
 امور متعاردة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان دليل الخارج
 يقطع عن الشك فيه **قوله** تقايل ان يقول امتناع الشك بين
 امور متعاردة في الواجب بالنظر الى دليل الخارج لا ينافي كلمة الواجب
 وان لم يكن التصور متصورا في مفهوم الكل لان مفهوم الكل
 يكون على تقدير عدم ذكر التصور في مفهوم الكل كذا الكل
 مالا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشك بين كثيرين
 مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه اي عن مفهوم الكل ويكون
 مفهوم الجزئي بخلاف مفهوم الكل فلا يحتاج الى ذكر التصور
 في تعريف الكل والجزئي والجواب عنه ان ذكر التصور في
 مفهوم الكل والجزئي انما يكون على تقدير عدم ذكر قوله

مع قطع النظر عن الامور خارجة في تعريفها فاعلم ان الشبهة
لو لم يذكر التصور في مفهوم الكلي والجزئي لكان مفهومها
كذلك الكلي لا يمنع مفهومه من وقوع الشبهة بل كثيرا فيه
والجزئي بخلافه فاعلم ان التقدير يحتمل ان يكون مفهوم
الكلي والجزئي مستقلا في عدم المنع واليمنع عن الاشتراك
بين الكثيرين ولا يستقل بل بالغير ومفهوم الواجب مع انضمام
الغير مثال دليل خارج يمنع وقوع الشبهة فيه فليعلم ان يكون
الواجب جريما مع انه عند التطبيق كلي فيحتاج الى دفع هذا
الاختلال الى قيد التصور فان قيل ان قيد النفس في تعريف
الكلي والجزئي يعيق عن قيد التصور لانه اذا قيل الكلي فاللا
يمنع نفس مفهومه من وقوع الشبهة بين امور متعددة
والجزئي ما يمنع نفس مفهومه من وقوع الشبهة بين امور متعددة
فقد التقدير لا يحتمل ان يكون المنع من الشبهة المفهوم
مع انضمام الغير بل يحتمل ان المنع فهو نفس المفهوم فقط
فلا يحتاج الى قيد التصور لانه قد لا انضمام قلنا ان قيد

انضمام

النفس

النفس انما يعبر عنه بتعريف الكلي والجزئي بعد اعتبار التصور فيه
فانه لو لم يعبر عنه بالنفس مع التصور في تعريف الكلي والجزئي يحتمل
ان يمنع المفهوم المتصور من حيث انه متصور من وقوع الشبهة
بين كثيرين مع انضمام امر خارج اليه فعلي هذا يلزم ان يكون بعض
الكلي جريما كواجب الوجود فيحتاج الى قيد النفس مع التصور ولما
يل ان يقول ان التصور امر ذهني والادراك ذهني من حيث انه ذهني
فيحتاج انضمامه الى امر خارجي فلا يحتاج الى قيد النفس لانه قد لا انضمام
قوله والام تقبل الى دليل ثبات الوحدة **اقول** يعني ان
مفهوم الواجب مع قطع النظر عن الخارج لو كان عند العقل متبع
الصدق على كثيرين مع انه ان العقل لم يحوز صدقه على كثيرين لم يحتاج
في ثبات وحدانية الله تعالى الى دليل خارج فانه على ذلك التقدير لا يوجد
شخص ذو عقل نيك لوحدانية الله تعالى حتى يحتاج في ثباتها الى
دليل خارجي مثل قوله تعالى قل هو الله احد وقوله تعالى لو كان زهرا لاله
الا لله لفسدنا والحال ان لا يحتاج في اثبات وحدانية الله
تعالى بان مقدره ان العقل لم يمنع صدق مفهوم الواجب

على كثره عند قطع النظر عن الدليل الخارجي في اثبات
وحدايته الى دليل خارجي الكلي تقسيم الى قسمين ذاتي وعرضي
لانه امان ان يكون داخلا في حقيقة جزئية او لا يكون داخلا فيها
لما فرع عن مباحث الالفاظ شرع الان في مباحث المتكافؤ
الكليات الخمس قال الكلي تقسيم الى قسمين اه والناسب في
بيان حصر الكلي في الذاتي والعرضي ان يقال الكلي تقسيم الى قسمين
ذاتي وعرضي لانه امان ان يكون خارجا عن حقيقة جزئية او لا فان
كان الاول هو العرضي وان كان الثاني هو الذاتي والذاتي اما
ان يكون نفس حقيقة الجزئيات او داخلا فيها وان كان الاول
فهو النوع وان كان الثاني هو النوع امان ان يكون مقولا في جواب
ما هو اذ في جواب اي شئ هو في ذاته وان كان الاول هو النوع
وان كان الثاني هو الفصل ووجه مناسبة هذا البيان بيان حصر
الكلي في الذاتي والعرضي عن بيان الشارح وهو ورود الاعمدة
على بيان الشارح بنفس حقيقة الجزئيات دون هذا البيان اما الاعمدة
بنفس الحقيقة فلان الحقيقة كلي مع لانه يمتنع ان يكون ذاتيا وعرضيا

على تقدير بيان الشارح الذاتي والعرضي اما امتناع كون الحقيقة
ذاتيا على تقدير بيان الشارح الذاتي والعرضي فلانه لو كانت
الحقيقة ذاتية على هذا التقدير بلزم دخول الشئ في نفسه لان
الذاتي على ما فسره هو الذي يدخل في حقيقة جزئية واما امتناع
كون الحقيقة عرضيا فلانه بلزم خروج الشئ عن نفسه على تقدير
كونها عرضيا لان العرضي على ما فسره الشارح هو الذي يكون خارجا
رجا عن حقيقة جزئية فلو كانت الحقيقة عرضية بلزم خروجها
عن نفسها وهو باطل ايضا واما على تقسيمنا الذاتي والعرضي
الحقيقة ذاتية ولا يلزم دخول الشئ في نفسه لان الذاتية
على ما فسره هو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة جزئية ومالا
يكون خارجا عنها يحتمل ان يكون نفس الحقيقة او داخلا فيها
ولا بطلان فيه بل يوجب التسوأل الذي بينا الذي هو العرضي
تقديم العرضي على الذاتي لكن دفعه ظاهر وهو ان بحث
العرضي قليل بحث الذاتي كثره والقليل يكون بالتقدم او
وبوجه اخر يكون تقديم الذاتي اولى لان الذاتي اما نفس الذات او

جزء منها والعرضي عارض أي خارج عن المأقولة وموقوف
عليها والموقوف يكون متاخراً عن الموقوف عليه لا يقال
في هذا الدليل نظر لأنه يفيد وجوب تقديم الدال على العرضي
وهو مخالف لقوله يكون تقديم الدال في قوله لا يقال كون
الدال موقوفاً عليه للعرضي بحسب التحقيق لا يستلزم تقديم بحسب
الدال على بحسب العرضي بل يكون تقديم بحسب الدال في العرضي
ليكون جثتها مناسباً للتحقق مع جواز عدم المناسبة
كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان الناطق
لفظ النسبة هنا إشارة إلى أن يكون الكلي جنساً وتوابعاً وفصلاً
وخاصة وعضواً عاماً كان من الأمور الاعتبارية فإن الحيوان
مثلاً بالنسبة إلى الإنسان جنس داخل فيه وبالنسبة إلى الناطق
عضو عام وكل ما كان حاله كذلك فهو من الأمور الاعتبارية
فبحسب عليه حال سائر الكليات فإن حقيقة زيد وعمر
وبكر الإنسان والحيوان داخل فيه لكونه مركباً من الحيوان
الناطق لو كانت حقيقة زيد وعمر وبكر الإنسانية أن

يكون

يكون زيد وعمر وبكر جنسيات للإنسان والمعروف من قوله فإن
ن كان داخل في حقيقة جثتها كانت الجنسيات المذكورة جزئيات
للكلي الداخل في حقيقة بقية رجوع القيمة في قوله جثتها
إلى الكلي الداخل في الحقيقة والحواب عنه أن يكون الجزئيات المذكورة
جزئياتاً للحقيقة لا لبيان كونها جزئيات للكلي الداخل فيها فإن كون زيد وعمر
وبكر جزئيات للإنسان الذي حقيقة بالانتماء لكونها جزئيات للحيوان الداخل
في الإنسان فإن جزئيات الشيء مبدى ما صدق ذلك الشيء عليه فإن
ن زيداً وعمر وبكر من أفراد الإنسان ما صدق للإنسان و
الحيوان أيضاً وكذا حال سائر الكليات وإن لم يكن
داخل في حقيقة جثتها بل كان خارجاً عنها فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة إلى الإنسان فإنه لم يدخل في حقيقة زيد وعمر وبكر الخ
مبدى الإنسان لا يقال إن جزئيات الضاحك ليست فيه جزئياتاً
الإنسان ممل زيد وعمر وبكر وغيرهما من سائر الأفراد الإنسان يؤول
من الضحك بل هي ضاحكات مخصوصة منصفة بالضحك وهي غير أفراد
الإنسان فيكون جزئيات ضاحك فيه جزئيات الإنسان لأننا نقول

الآت

انا لا نسلم ان الصا حكايات المخصوصة ليست من افراد الانسبان بل
 بل نفس بعض افراد الانسبان فيكون جزئيا الصا حكايات في بعضه
 جزئيا الانسبان لا يقال ان زيد الباكي فرد الانسبان ولا يكون فردا
 الصا حكايات فكيف يصح الحكم بان افراد الصا حكايات هي افراد الانسبان
 بعينه لا نقول ان زيد الباكي كما يكون فرد الانسبان يكون فرد الصا حكايات
 بالحق فلا فساد فيه او نقول بل نهى كون جميع افراد الصا حكايات
 بعين افراد الانسبان ان يكون جميع افراد الانسبان افراد الصا حكايات
 حكايات بل نهى ان يكون زيد الباكي فرد الصا حكايات حتى يلزم اجتماع
 الضمك والكي انه مركب من الحيوان والناطق فقط
 ان كذا فقط منها انما يكون لدفع وهم وهو يجوز تركيب الانسبان
 من الحيوان والناطق والصا حكايات معا فيكون الصا حكايات داخلية في
 الانسبان كالحيوان والناطق فدفع هذا الوهم بقوله فقط
 فمعين انه خارج عنه يعني معين من حصر اجزاء الانسبان
 في الحيوان والناطق بقوله فقط ان الصا حكايات خارج عن الانسبان
 وعلى هذا لا يكون نفس الما ملة ذاتية بعيني على تقدير

كون الذات في داخلية حقيقة جزئية لا يكون الما ملة ذاتية ولا يلزم
 دخول الشيء في نفسه وهو محقق فان الانسبان مثلا ما ملة زيد
 عمرو وغيرهما من افراد الانسبان فلو كان الانسبان داخلية ما ملة
 هذا الافراد يلزم دخول الانسبان في نفسه وهو محقق فظهر ان
 الما ملة وعيني لان الما ملة كلي والكل منقسم في الذات والوحي فلما لم
 تكن الما ملة ذاتية لزم ان يكون عضة بالسبب والتقسيم فليعلم هذا
 يكون الوحي ما لا يكون داخلية حقيقة جزئية فانه اعم من ان يكون
 نفس الحقيقة او خارجا عنها والام يكن الكلي منقسم في الذات والوحي
 بل يكون من العضيات لانها يخالف الذات بذلك التقسيم
 فيه نظر لان العرض عند هذا الشارح ما يكون خارجا عن حقيقة
 جزئية فانه قال قبل هذا القول فان لم يكون داخلية حقيقة جزئية بل
 كان خارجا عن حقيقة جزئية فليعلم هذا لو كانت الما ملة من العضة لزم
 خروج الشيء عن نفسه وهو باطل لما جعل ان الما ملة كالا يجوز
 ان يكون ذاتية عند الشارح لا يجوز ان يكون عرضية عند فان الذات
 عند ما يكون داخلية الحقيقة والوحي ما يكون خارجا فعلى

هذا يجب على الشارح ان يقسم الكلي بالنسبة الى الماهية على ثلثة
 اقسام بان يقول ان الكلي ذاتي النسبة الى حقيقة جزئية لا يخرج اما
 ان يكون نفس الحقيقة او داخلها او خارجا عنها فان كان الاول
 فهو النوع وان كان الثاني فهو الذات وان كان الثالث فهو عرضي
 واما عند المصحح يجوز ان يكون الحقيقة من العرضي لان الذات
 عند المصحح ما يكون داخلها في حقيقة جزئية فلو كانت الحقيقة عند
 ذاتية لزم قول الشيء في نفسه وهو باطل والعرضي عند ما يخالفه
 اي يخالف الذاتي اي والعرضي عند المصحح لا يدخل في حقيقة
 جزئية سواء كان نفس الحقيقة او خارجا عنها فعلى هذا يجوز
 ان يكون الحقيقة عند المصحح من العرضي لكن المصحح جعل الحقيقة قسمين
 من الذاتى لما سيجي بان قال لذاتي اما مقول في جواب ما هو
 بحسب الشكك المختصة وهو الجنس واما مقول في جواب ما هو بحسب
 الشكك والمخصوصية معا وهو النوع وهذا القسم الثاني هو نفس
 الحقيقة فليعلم قول الشيء في نفسه وهو مع الذات لان يقال
 ان هذا التقسيم مبني على ما يقال لذاتي على ما ليس بعرضي

وقد يقال لذاتي على ما ليس بعرضي ذكره
 التعليل مرثا اشارة الى ان هذا المعنى لذاتي غير معتبر ومن هذا العلم ان
 لذاتي معين وللعرضي ايضا معين اما المعنى الاول للذات فهو ما
 يدخل في حقيقة جزئية وهذا المعنى اخص مطلقا من المعنى الثاني للذات
 وهو ما ليس بخارج عن حقيقة جزئية ووجه عمومية هذا المعنى الثاني
 لذاتي عن المعنى الاول له هو قول نفس الماهية في الشك دون
 الاول اما المعنى الاول للعرضي في عبارة المصحح هو ما ليس
 بداخل في حقيقة جزئية وفي عبارة الشارح ما يكون خارجا عن
 حقيقة جزئية والمعنى الثاني للعرضي في عبارة الشارح ما يكون خارجا عن
 حقيقة جزئية فيكون المعنى الاول في عبارة المصحح اعم من الثاني وفي هذا
 الشارح مساو باكله فيكون نفس الماهية ذاتية نكون
 الماهية ذاتية على تقدير كون الذاتى ما ليس بعرضي اي ما
 ليس بخارج عن حقيقة جزئية وهذا التعريف يصدق على نفس الماهية
 وعلى ما هو داخل فيها فتكونان ذاتين لا يقال ان الذاتى هو النسبة
 الى الذات فليجوز ان يكون الماهية ذاتية والذات انقسام الشيء

بل في نفسه وهو باطل منشا هذا التسوأل هو ان
 الماهية ذات والذاتي هو المنسوب الى الذات فلو كان
 انت الماهية ذاتية لزم انتساب الماهية الى نفسه وهو باطل
 بطلان انتساب الشيء الى نفسه فلو وجب المغايرة بين المنسوب
 والمنسوبة بالذات مثل جل بعد ادي فان لم جل هو المنسوب
 المغايرة بالذات والمنسوب اليه للبعد اذ الذي هو المنسوب
 اليه لانا نقول في التسمية اي تسمية الماهية ذاتية ليست
 لغوية حتى يلزم ذلك الذي في اللغوي هو الشيء المنسوب
 الى الذات بل بما في اصطلاحه الذي في الاصطلاح
 هو الذي ليس بوضعي ومن هذا يلزم من كون الماهية ذاتية انتساب
 للشيء الى نفسه لان معنى الانتساب هنا غير ملحوظ بل ملحوظ هو
 كون الماهية غير عينية لا يقال ان المراد من الذاتي هنا هو الذي
 اللغوي ومع هذا لا يلزم انتساب الشيء الى نفسه من كون الماهية
 ذاتية لان المنسوب منها على ذلك التقدير هو الذي الذي
 يكون عن الماهية من حيث هي هي والمنسوب اليه هو الماهية

المؤلف

المعروضة للعوارض والبشخص فلا يلزم من كون الماهية ذاتية
 انتساب الشيء الى نفسه لانا نقول ان اريد من الماهية المعروضة
 نفس الماهية مع قطع النظر عن عوارضها يكون عن الماهية من
 حيث هي هي فعلى هذا لو كانت الماهية ذاتية يلزم انتساب
 الشيء الى نفسه وهو باطل وان اريد منها نفس الماهية مع عوارضها
 فلا يكون تلك الماهية حقيقة مشتركة بين جميع الجزئيات والكلام انما
 يكون في تلك الحقيقة لان الكل انما ينسب الي تلك الحقيقة المشتركة
 في قوله الكل اذا نسب اليه حقيقة جزئية وفيه نظر فلا يرد
 ذلك يعني لا يرد التسوأل بانتساب الشيء الى نفسه على تقدير
 كون الماهية ذاتية بحسب الاصطلاح لان الذاتي الاصطلاح هو
 الذي لا يكون عرضيا كما مر للمنسوب الى الذات حتى يلزم انتساب الشيء
 الى نفسه هذا شروعي في بيان الكليات الخمس يعني ان قولنا
 والذات اما بقول في جواب ما هو بيان للكليات الخمس كذا
 اي كليات من الكليات ذاتي واي كليات منها عينية واعلم ان هذا
 اما جنس او نوع او فصل بيان هذه الكليات بثلاث تقع على

هذا الترتيب لكن الواجب ان تقدم الفصل على النوع كما
 لجنس لان الفصل جزء من النوع كالجنس وجزء الشيء بحسب ان يكون
 مقادما على الشيء فيكون الترتيب على مقتضى الحال وهو ان يما
 اللد اما جنس او فصل او نوع اما تقدم الجنس على الفصل مع
 انه متأخر ان للنوع معا فلا ان الجنس ما يكون الا شئ اكب
 والفصل ما يكون لا متبازا به وما يكون الا شئ اكب بحسب ان يما
 على ما يكون لا متبازا به لان لا متبازا انما يكون بعد الاشتراك
 فمن هذا تقدم الجنس على الفصل واما تقدم الجنس على النوع فالجنس
 جزء من النوع وجزء الشيء يكون مقادما على ذلك الشيء فمن تقدم
 الجنس على النوع كما علم قبله وانما لم تقدم الشئ على الفصل على
 النوع بل تقدم النوع على الفصل لانه لم ينظر الى كون الفصل جزء
 من النوع وكون النوع مركبا من الفصل حتى تقدم الفصل على
 النوع بل ينظر الى اشتراك النوع بالجنس في المقول في جواب
 ما هو ولهذا اعتبرت الجنس بالنوع دون الفصل لا يقال بل من
 كلمة او ان يكون كون احد هذه الامور الثلاثة اعني الجنس

والنوع والفصل انما يتباين كون الاخيرين ذاتيا لان كلمة او في
 قوله اللد اما جنس او نوع او فصل للتشكيك ومعنى الاول التشكيك
 ههنا هو انه ان كان احد هذه الامور الثلاثة المذكورة ذاتيا لا يكون
 غيره ذاتيا وكذا في سائر المواضع لانا بقول لا يسلم ان كلمة
 او ههنا للتشكيك بل هو للتوقيع فلا محذور ههنا ومعنى او النوع
 ههنا هو ان يكون كل واحد من الامور الثلاثة المذكورة ذاتية لكن
 لا يجوز جمعها من حيث ان كل واحد منها نوع من اللد او اللد لكن
 كل واحد منها نوعا به كمالا لا يجوز الجمع بين القضية الجزئية والشر
 طية لان ههنا نوعان من القضية المنطوق وكذا في جميع مواضعه
 لا يقال ان الجنس كالجيو ان مثالا والنوع كالانسان والفصل
 كالناطق قد جمعوا في شئ واحد كزيد مثالا فانه يصدق على
 زيد انه حيوان وانسان وناطق لانا نقول ان صدق الحيوان
 على زيد ليس من حيث الجنسية وصدق الانسان عليه ليس
 من حيث النوعية وصدق الناطق عليه ليس من حيث الفصلية والآن
 بل من ان يكون زيد جنسا ونوعا وفصلا وهو باطل بالضرورة

لأنه ان كان مقولاً في جواب ما هو بحسب البنية المحنة
 اه هذا دليل على ان الجنس والفصل في النوع
 فانه اذا قيل عن الانسان والفس بما هما كالحيوان جواباً
 عنهما لا يقال هذا القول مخالف بما سبق من ان الجنس
 يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو لان الجنس منسب ليس مقولاً
 في جواب ما هو بل هو مقول في جواب سؤال بما هما لان مقول
 ان المراد من قوله ان الجنس يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو انه
 مقول في جواب ما هو مقابل للسؤال الذي يكون ما يتي شي هو
 فكما ان السؤال بما هو يكون مقابلاً للسؤال الذي يكون ما يتي شي
 هو يكون السؤال بما هما وبما هم ايضاً مقابلاً للسؤال الذي
 يكون ما يتي شي هو فلا مخالفة هنا بما سبق وكذا الحال في النوع
 فانه كما يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو يكون مقولاً في جواب
 سؤال بما هما وبما هم واذا قيل عن كل واحد من الانسان
 والفس لم يصلح ان يقع جواباً اذا قيل عن كل واحد من الانسان
 والفس بما هو فقط لم يصلح الحيوان ان يقع جواباً منه لان المطلوب

من هذا السؤال انما يكون تمام حقيقة المسئول عنه والحيوان في
 ليس تمام حقيقة كل واحد من الانسان والفس فلا يصلح الجواب
 عن كل واحد منهما اذا وردت الانسان بالسؤال
 فقول ما هو في جوابه ليس الحيوان الناطق لكونه تمام ما عليه
 والمعروف من هذا القول ان المقول في جواب ما هو وهو لا
 يكون الا الحاد التام وهو منقوض بالحد الناقص فانه يكون مقولاً في
 جواب ما هو مع انه ليس تمام ما عليه المسئول عنه كما قال
 الشارح في بحث القول الشارح لبيان الحد الناقص فانه اذا قيل
 عن الانسان بما هو واجيب بان جسم ناطق كالحاد ناقصاً
 فعلم منه ان الحد الناقص يكون مقولاً في جواب ما هو كما كان
 الحد التام مقولاً في جواب ما هو ويرسم الجنس في هذا
 شروع لتعريفات الكليات متعاقبة على ترتيب ما ذكره
 سابقاً اجمالاً وانما قال يرسم ولم يقل ويجزى يعرف او غير ذلك
 من العبارات مثل هو ويقال شارحاً لان التعريفات المذكورة
 هي من الكليات الخمس رسوم لا غير لان المقولبة المذكورة بي

هذه التعريفات عارضة للكليات والتعريف بالعارض
 انما يكون نوعا بالاسم فلهذا قال يرسم ولم يقل غيره
 من العبارات كقولي زايده لا طائل حته وجه الزيادة
 ان لفظ مقول على كثير يدل على ما يدل عليه لفظ كل فان
 لفظ كل زايده لا باطل حته لعدم الاحتياج اليه وفيه نظر من
 وجوده الاول في البداهة انما يحصل لفظ مقول على كثير من
 وهو للزيادة اولى من زايده لفظ كل والبيان ان لاله لفظ
 مقول على كثيرين على ما يدل عليه لفظ كل انما يكون بالانتماء
 والدلالة الالتهامي غير معتبر في التعريفات فلا يكون لفظ كل
 زايده كما لا يكون لفظ مقول على كثير زايده والثالث
 ان لفظ كل انما كان زايده لو كان المراد منه ما هو معنى قوله مقول
 على كثيرين بعينه وليس كذلك لان المراد من لفظ كل ما هو جنسية
 الشاملة بجميع الكليات ومن قوله مقول ما هو كونه متعلقا في
 الجار والمجرور بعينه قوله على كثيرين فلا زايده منها والجواب عنه
 الاول نعم ان لاله زايده انما يحصل بقوله مقول على كثيرين كقوله

على كثيرين في مقام التفصيل ولفظ كل في مقام الاجمال وما
 يكون في مقام التفصيل فهو معد من الذي يكون في مقام الاجمال
 جمال فيكون لفظ كل ابد او عن التباين لا ينسب ان الدلالة الالتهامي غير
 معتبره في التعريفات وانما لم يعين لولم يكن مشهورا وانما
 اذا كانت مشهورة يكون معتبره ودلالتة قوله مقول كثيرين على
 معنى كل مشهورة فيكون معتبره وهذا فيكون لفظ كل زايده لا طائل
 حته كما قال الشارح لكن التبادر من عبارة الشارح ان السبب
 لاله لفظ كل كقوله مقول بدون قوله على كثيرين بعينه قوله
 مقول جنس متناول للخصيات والكليات وهو غير مقول لان مقول اعم
 من كل لان مقول متناول للجزئي والكل بخلاف الكليات فانه لا يتناول
 الجزئي والاعم لا يفيد معنى لا جنس فلا يكون لفظ مقول معنيا لفظ
 الكل بل المعنى هو لفظ المقول مع قوله على كثيرين وعن الثالث
 ان قوله مقول يفيد الجنسية والمتعلقة بها والمجرور بعينه
 قوله على كثيرين فلا حاجة الى قوله كل بل كان زايده لا طائل حته كما
 قال الشارح مقول متناول للخصيات والكليات

ان الجزئي من حيث انه جزئي لا يكون مقولا اصله فكيف
 يتناول قوله بقول الجزئيات والجواب عنه ان الجزئي وان
 لم يكن مقولا من حيث انه جزئي لكن يكون مقولا لو كان مقولا
 على وجه كلي مثل قولنا هذا زيد فزيد جزئي حقيقي ونعم محمول في الط
 لكن المحمول في الحقيقة ليس زيد بل المسمى فيكون تقدير الكلام هذا
 سمي زيد وانما لم يكن زيد محمولا لان زيدا ذات والذات
 لا يكون محمولا لان المحمول لا يكون الا مقرونا كما بين في موضعه
 فيكون المراد من المسمى الذي وقع محمولا مقرونا كليا لا بقا
 لو كان النسبة المذكورة كليا يكون المحمول هنا كليا لا جزئيا لا بانفرد
 ان كونه المسمى المستعمل في نفسه بل هو وجه الجزئي فيصدق على الجزئي
 بهذا الوجه انه بقول لا يقال ان كان مقول جنس بالجنس بل ان
 يكون للجنس جنس وهو باطل اما الملازمة فظاهر وانما بطلان كليا
 فلان الجنس عام شامل لجميع الاجناس وجنس الجنس لا يشمل
 شيئا من الاجناس بل هو محقق للجنس فلو كان للجنس جنس يلزم
 تعريف الاعم بالاصغر وهو باطل كما بين في التعريفات

لانا بقول ان الخصوصية انما يرض للجنس بالجنس باعتبار اضافته الي
 للجنس وانما باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الاضافة فليس
 باخص من الجنس بل هو مساو له وخصيته للجنس انما يكون با
 اعتبار ذاته فقط فعلى هذا لا يلزم تعريف الاعم بالخص متحقق
 بالخاص يخرج النوع لكون مقولا على كثر من متحقق بالخاص
 قوله بالخاص بافظ الجمع في قوله متحقق بالخاص في الاتفاق انهم
 الا ان يقال ان الالف وليا في الخاص يجعل الخاص في حكم المفرد
 فيكون تقدير الكلام متحقق بالخصفة وقوله متحقق بالخاص كما
 يخرج النوع عن تعريف الجنس يخرج الفضلة القريب وخاصة لكن
 لما كان الفصل القريب شبة كالفضل البعيد في كونه ممثلة ادائيا
 وكذا خاصة النوع تشارك خاصة الجنس في العرفية والفضل
 البعيد وخاصة الجنس لم يخرج بهذا القيد المذكور عن تعريف الجنس
 بل يخرج ان بالبعد الاجرة فكل القريب وخاصة النوع عليه ما يكون
 خروج كل ما بقيد واحد منه وان كان لفظ مقولا في جواب
 هو بحسب الشدة والخصوصية معا فهو النوع لانا بقول

ان الشككة نيا في الخصوصية والخصوصية نيا في الشككة فكيف
يكونان معاً في زمان واحد والجواب عنه ان المعية ههنا
ليست زمانية بل هي بمعنى الصلاحيية يعني ان النوع يصلح ان يجاب
عن السؤال الذي كان بحسب الشككة في زمان كما يقال ما زيد وعمرو
وبكر كان الجواب بالانسان وعن السؤال الذي كان بحسب الخصوصية
في زمان اخر كما يقال ما زيد فكان الجواب بالانسان ايضا ونقول
ان المعية ههنا زمانية فلا مجال لانه اذا سئل شخص في زمان عن
زيد مما هو في زمان اخر عن عمرو وبكر وخاله ثم اجاب المجيب كلاً
السؤالين بلفظ واحد بان يقول الانسان فيكون الانسان جواباً
بحسب الشككة والخصوصية معاً معية زائدة او يقول جازان يكون
الانسان شخصين احدهما سئل بحسب الشككة بان يقول ما زيد
وعمر وبكر وخاله والثاني سئل بحسب الخصوصية بان يقول ما زيد
يقول المجيب جواباً لهما بالانسان فيكون الانسان مقولاً في جواب
ما هو بحسب الشككة والخصوصية معاً معية زمانية ايضا فلا محالة
فيه لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وخاله وغيرهم

ان

هذا دليل لكون الانسان مقولاً في جواب ما هو بحسب
الشككة واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب بالانسان
ايضاً تمام ما هيبة الخصوصية هذا دليل لكون الانسان
مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية لقائل ان يقول
لانسلم ان الانسان مختص بزيد مختص بالانسان والجواب
عنه ان المراد من هذا القول ان الانسان تمام ما هيبة مختصة
هذا الجواب للسؤال الذي كان من زيد او نقول ان المراد من
هذا الاختصاص هو اختصاص زيد بالانسان كما يقال في
النحو ان المندوب مختص بواجب الحال ان المختص هو الواجب
وهنا كذلك ومحصل الجواب الاول ان الخاصية على قسمين احدهما
خاصة مطلقة وهي التي تختص بحقيقة واحدة والثانية اضافة وهي
التي لا تختص في نفس الامر بل بالنسبة الى الغير والمراد بالاختصاص
ههنا هو القسم الثاني فالمراد بالاختصاص مقول على كثير من محالين
بالعدد دون الحقيقة ان المراد من هذه الكثرة هي افراد
النوع الحقيقي سواء كانت تلك الافراد موجودة في الخارج

كما فرد الانسان مثلاً فانها موجودة في الخارج كزبد وعمره
 وكبره وغيرهما او موجودة في الذهن دون الخارج كما فرد
 التعقار غير موجودة في الخارج بل موجودة في الذهن وكل فرد من
 افراد نوع واحد مغاير لفرد آخر من هذا النوع المذكور شخصه
 وان كان في عينها فان فرداً واحداً من افراد الانسان كزبد
 مثلاً مغاير لسايرة من افراد الانسان بالتشخص وعينه في
 الحقيقة النوعية اعني بها الحيوان الناطق فان جميع افراد الـ
 نسان واحد في هذه الحقيقة فلذلك اقبل مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة اعني المقول في جواب ما هو اي شيء وهو في
 ذاته هذا التفسير زائد لعدم الاحتياج اليه تامل
 ولو قال وفي الوجود لكان التعريف يشمل ليدخل فيه
 الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
 لقال ان يقول لو جاز تركيب الماهية من امرين متساويين او
 امور متساوية اي امور متساوية في العموم والخصوص عند
 المحس لكان المناسب على التبرار ان يقول في مكان قوله ولو

قال وفي الوجود لكان التعريف يشمل عليه اي على المحس
 ان يقول وفي الوجود لكان فيه اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين
 او امور متساوية والامر يكون تعريف الفصل جامعاً وهو باطل
 وان لم يخرج عن تركيب الماهية من امرين متساويين او امور
 متساوية لكان قوله لو قال وفي الوجود لكان التعريف يشمل
 غير مقول لانه علم ذلك التقدير بلزم ان يكون تعريف الفصل غير
 مانع تامل مثال الماهية المركبة من امرين متساويين كالالف
 مثلاً فانه لو فرضنا ان ماهية مركبة من و الذين هما
 ويان في العموم والخصوص فرضاً يعني ليس احدهما عاماً
 كالجنس الآخر خاصاً كالفضل انمية للماهية عن المشاركة بالجنسية
 بل يكونان متساويين في كون كل واحد منهما ماهية الماهية عن
 الغير في الوجود فيكون كل واحد منهما فضلاً عمية الماهية عما يشاء
 كما في الوجود لان الوجود الحاصل للماهية من و لا يؤ
 في الغير بل منحصر في ماهية وفيه نظر لانه لو متية كل واحد من
 و ماهية عما يشاء لكان في الوجود فلا يخفى ان يكون كل واحد منها

مميزة الماهية عن جميع ايشاركمها في الوجود او عن بعضه دون
 بعض وكلاهما باطل انما بطلان الاول فلانه لو مية ماهية
 عن جميع ما يشتركها في الوجود لم يبق شي مشترك لماهية
 في الوجود حتى يميزها عن ذلك الشيء فيلزم ان لا يكون
 مية الماهية عما يشتركها في الوجود وانما ايشاركمها فلانه لو مية
 ماهية عن بعض ما يشتركها في الوجود لاف بعض الآخر ويميزها
 عن ذلك الآخر لاف بعض الذي يميزها عنه فعلى ما ايلزم التفرع
 بلا مرجع وعدم تساوي مع ان المفروض هما ايمان
 متساويان في العموم والخصوص والحوار عنه ان كل واحد
 من و بميزة ماهية عن جميع ما يشتركها في الوجود لكن
 لا بميزة ما ينفرد مع كل واحد من و يشترك لماهية
 في الوجود فلو مية ماهية عن جميع ما يشتركها في الوجود
 بقی الاشتراك بين ماهية وبين ويميزها عن فلا يبقى
 الاشتراك بين ماهية وغيره لا يقال الاشتراك ما في بين
 ماهية وبين لانا نقول ان كما مية ماهية عن سائر

الموجود امية ما عن وكذلك لو مية ماهية عن جميع ما يشتركها
 في الوجود بقی الاشتراك بين ماهية وبين ويميزها عن
 فلا يبقى الاشتراك بين ماهية وبين شي اصلا فيكون
 كل واحد من و فضلا مية الماهية في الوجود وهذا اي
 جواز تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية انما
 يكون عند متأخري المنطقيين وانما عن عند متقدمي المنطقيين فلا يجوز
 تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية وقد بين و
 جم كل واحد منهما في موضع من المطولات اللهم الا ان
 يقال لتفاوت الجنس بناء على بطلان تركيب من امرين متساويين
 فذا الحوار ليس على ما يقي لان المصلح انما يكون من المتأخرين وعند المتأخرين
 تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية ليس باطل
 بل هو جائز فكيف يقال لتفاوت الجنس بناء على بطلان تركيب
 الماهية من امرين متساويين وامور متساوية لقائل ان هو
 فعل هذا كان التلازم عليه ان يكون الجنس في التعريف يعني
 على تقدير بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية

كان لازم على المصنف ان يذكر الجنس في تعريفه الفصل بان يقول
 الفصل ما يميز الشيء عما يشترك في الجنس التام الا ان يقال
 لما كان تركيب الماهية من امرين متساويين وامور متساوية
 بالاطلاق ان الفصل بما يميز الشيء عما يشترك في الجنس فلا
 احتياج الى ذكر الجنس في تعريفه الفصل كما يوافق بالنسبة الى
 الانسان فانه يعني الناطق بتمييزه للانسان عما يشترك في الحيوان
 كالنفس والنعل والبق وغيرهما ان فصله الناطق للانسان
 ليس طلقا عند قوم بل كان فصله بالنسبة الى الانواع التي
 يشترك الانسان في الحيوانية كما اشار اليه منها بقوله عما
 يشترك في الحيوان واما بالنسبة الى الملك فليس الانسان هو الناطق
 وفصله هو الحيوان لان الملك ناطق لكنه ليس بحيوان وعند قوم
 ان الناطق فصل الانسان مطلقا يعني ان الناطق فصل الانسان
 بالنسبة الى جميع ما عدا الانسان لان المراد من الحقيقة الانسانية هي
 الحقيقة التي كانت بالطبع وهذه الحقيقة لا توجد الا في
 الانسان فيكون الناطق فصلا للانسان مطلقا اذ قيل

عن الانسان باي شيء هو في ذاته كالجواب انه ناطق
 المفهوم من هذا الكلام ان الجواب لهذا السؤال بالناطق واما
 وليس كذلك لان المطلوب باي شيء هو في ذاته انما يكون ما يميز الشيء
 في الجملة عن غيره من ذاتياته التي الذي هو غير الجنس فانه يصدق على
 الفصل البعيد كالحس بالنسبة الى الانسان فان الحس يميز الانسان
 في الجملة وعلى الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يصدق
 على الناطق انه يميز الانسان في الجملة والكان مبرا عن جميع ما عداه
 كقولنا على الشيء في جواب ابي شيء هو في ذاته ان قيل انما قال
 على الشيء ولم يقل على كثير في جواب ابي شيء في ذاته كما ذكره لفظ
 كثير في تعريف سائر الكليات قلنا يشمل الفصل المقول في
 على ما تحت حقيقة واحدة كالفصل القريب مثل الناطق بالنسبة الى الانسان
 وعلى ما تحت حقائق مختلفة كالفصل البعيد مثل الحس بالنسبة الى
 الانسان فان كل واحد من الناطق والحس فصل للانسان
 لقائل ان يقول ان هذا الجواب لا يجري فعلا لان الكثير يشمل
 الفعلين معا كما يشمل الشيء لهما فلا فائدة لذكر الشيء في مقام لفظ

كثير من معناه مخالف لتعريف سائر الكليات والجواب
 الصحيح ان يقال انما يقول على شيء ولم يقل على كثير من الاشياء
 التعريف لفصل النوع الذي يخبر في شخص واحد بحسب الخارج كما في
 مثلاً كيلي جنس الكليات ان قيل بالوجه ان الشارح قال
 في تعريف الجنس والنوع ان لفظ كيلي زائد لا طائل تحته وقال هنا
 اي في تعريف الفصل انه جنس قلنا ان الوجه على ما قاله الشارح في تعريف
 الجنس والنوع من ان لفظ الكليات زائد لا طائل تحته وفي تعريف الفصل من ان
 لفظ الكليات جنس من الكليات الجنس هو مهم الشارح على ان الفصل
 عند المنطقين علمة لمحصل ذي الفصل كما يقال ان الناطق علمة لمحصل
 الانسان من الحيوان وكذا حال سائر الفصول وعلمة الشيء لا
 يحمل ولا يقال على ذلك الشيء فلماذا لم يذكر في تعريف الفصل قوله
 مقول على كثير من فلماذا لم يذكر قوله مقول على كثير من في تعريف الفصل
 لم يكن قوله كيلي زائداً هنا بخلاف تعريف الجنس والنوع فان قوله مقوله
 على كثير من لما ذكر فيها كان كلفاً لغيره على ذلك لفظ كيلي لان قوله
 مقول على كثير من يفيد معنى الكليات فلماذا كان لفظ كيلي زائداً في تعريف

الجنس والنوع لقائل ان يقول ان قوله يقال على الشيء في جواب
 اي شيء هو في ذاته يدل على ان فصل الشيء يحمل على ذلك الشيء لا
 قوله يقال على الشيء بمعنى يحمل على الشيء فكيف الفصل هو
 الذي الفصل كما يقال الانسان ناطق يحمل الناطق على الانسان حملاً
 صحيحاً مع ان الناطق فصل للانسان والجواب الصحيح ان منشأ
 استدراك لفظ الكليات في تعريف الجنس والنوع هو ذكر المجموع قوله
 مقول على كثير من فلماذا لم يذكر لفظ مقول على كثير من في تعريف الفصل لم
 يكن لفظ كيلي زائداً فيه تأمل واما عرض العام فلا يقال بيانه
 الجواب اصلاً فان قيل هذا القول يناهض ما قاله الشارح في
 تعريف الجنس والنوع من ان قوله في جواب ما يخرج الثالثة الباقية
 فان احد هذه الثالثة الباقية هو الوضو العام فلم يكن الوضو
 العام مقولاً في الجواب اصلاً لم يكن واحداً في قوله مقول
 على كثير من حتى يخرج عن تعريف الجنس والنوع بقوله في جواب ما هو
 والجواب عنه بوجهين احدهما ان معنى قوله واما الوضو العام
 فلا يقال في الجواب اصلاً انه لا يقال في جواب ما هو ولا في جواب

اي شئ هو في ذاته لقائل ان يقول ان الحاجة كذلك
 لا يقال في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ هو في ذاته فلم لا يقول
 للخاصة ايضا انما لا يقال في الجواب صلا والجواب عنه اي
 عن هذا قول القائل ان ذكر الشئ لا يفي ما عداه والى خلاصة اي الوجه
 ان من الوجهين المذكورين ان العرض العام اعتبارين احدهما
 عام والى خاصة اضافية والعرض العام باعتبار الاول
 يعني ان العرض العام من حيث انه عرض عام لا يكون مقولا في
 الجواب صلا اي لا في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ هو في ذاته
 ولا في جواب اي شئ هو في عرضه لان العرض من الجواب
 منها هو امتياز المسمول عنه عن غيره والعرض العام من حيث انه عرض
 عام لا يميز شيئا صلا اي لا يميز تميزا تاما ولا في الجملة وانما باعتبار
 الشئ اي باعتبار ان العرض العام خاصة في الجملة فيكون مقولا في
 جواب اي شئ هو في عرضه لانه بهذا الاعتبار يميز الشئ عن
 غيره في الجملة فان المكشي مثلا عرض عام للانسان وهو من حيث
 انه عرض عام للانسان لا يكون مقولا في الجواب صلا لانه بهذا

الاعتبار لا يفيد الامتياز اصلا وانما اعتبارا له خاصة اضافية للانسان
 بالقبلة الى سائر الاشياء التي هي غير الحيوانات فيكون
 المكشي بهذا الاعتبار مميزا للانسان في الجملة لقائل ان يقول
 ان المكشي بهذا الاعتبار اي باعتبار الاختصاص في الجملة لا يكون مقولا
 عاما فكيف يصح القول ان العرض العام يكون مقولا في الجواب
 باعتبار اختصاصه تاما لانه اما ان يقع انعكاسه في الماهية
 المراد من الماهية منها هو الماهية المطلقة التي هي اعم من الماهية من
 حيث هي هي ومن الماهية الموجودة العرض اللازم اه العرض
 اللازم على قسمين احدهما الماهية من حيث هي هي كالمضاهي بالحق
 بالنسبة الى الانسان وثانيهما لازم للماهية الموجودة كالسواء للحيثية
 فان السواء لازم للماهية للحيثية باعتبار وجوده للماهية باعتبارها
 والعرض المفارق اه العرض المفارق ما يمكن مفارقة عن الماهية
 وهو على قسمين كالعرض اللازم احدهما ان يقع المفارقة بتبعية وبين
 الماهية المعوض وقته له بالفعل وهو ايضا على قسمين احدهما ان يقع
 المفارقة بالتبعية كفا رقة القيام عن القيام والعقود عن التعاقد

وثانيهما ان يقع المفارقة بالنسبة كمفارقة العشق على العشق
وثانيهما اي انهما من القسمين الاولين للعرض المفارقة للقياس المفارقة عن
المادة بالفعول بالقياس بالامكان كمفارقة حركة العلك فانها لا تقارن
اي لا تنفك عن العلك بالفعول مع انهما يمكن الانفكاك عن العلك
لانه ان خص الحقيقة واحق فقط وهو الخاص المراد
من الخاصة ههنا هو الخاصة الحقيقية وهي التي لا يوجد بدون ذي الخاصة
وفي نفس الامر والقرينة لهذا المراد ههنا وهو قوله فقط
الصاحك بالفعل عرض مفارقة تنفك عن ماهية الانسان غصته بهاء
لا يقال لو كان الصاحك بالفعل منفكاً عن ماهية الانسان لانه
يكون مختصاً لها فان خاصته الشبي هي التي لا توجد بدون ذلك
الشيء سواء وجدت مع ذلك الشيء وبما كوجو الصاحك بالقوف
مع الانسان فان الصاحك بالقوف يوجد مع الانسان دائماً ووجدت
مع في زمان دون اخر كوجو الصاحك بالفعل فانه يوجد مع
الانسان في زمان دون زمان ولفظ الانفكاك انما ينعمل
بين الشئين اللذين يوجد كل واحد منهما بدون الآخر كالفكاك

الدخان عن النار فان كل واحد منهما قد يوجد بدون الآخر لان انفكاك
فهم ان لفظ الانفكاك انما يستعمل بين الشئين اللذين يوجد كل واحد منهما
بدون الآخر فان الاعراض المفارقة كلها تنفك عن الماهية مع انها لا يوجد
بدون الماهية بل تنعدم عن الانفكاك عن الماهية لان الصاحك هو عدم
جواز انفكاك العرض من محل المحل اخر وان جوزه البعض ويسم
الخاصة الاخيرة الخاصة على ثمة اقسام احدها شاملة لازمة وهي
التي توجد في جميع افراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها عنها كالصاح
حك بالقوف بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الصاحك بالقوف
يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكها عنها والثانية
شاملة غير لازمة وهي التي توجد في جميع افراد ذي الخاصة لكن
يجوز انفكاكها عن كل واحد من ذلك الافراد كالصاحك بالفعل بالنسبة الى
الانسان فانه يوجد في جميع افراد الانسان مع جواز انفكاكها عن كل
واحد من افراد الانسان في وقت دون وقت وثالثة باغير
شاملة وهي التي لا توجد في جميع افراد ذي الخاصة بل يوجد في
بعض الافراد ولهذا لم يستعمل في ذلك القسم الثالث شاملة بل يسمى غير

النشأة وذلك كالكتاب بالفعل بالنسبة إلى فرد الإنسان
فانه يوجد في بعض افراد الإنسان دون بعضها وكالمفارقة للام
فانها لا يوجد في جميع افراد الإنسان بل يوجد في بعضها
يقال على ما نحن عليه حقيقة واحدة هذا في قولنا يقال على
كثير من مندرجات تحت حقيقة واحدة فقط كاندراج افراد الفضا
تحت الإنسان لانه لو لم يكن في قول هذا الكلام لم يكن لفظ الكثرة زائدا
في التوقيف فقط يخرج الجنس والبعض العام مقولا على حقيقة
واحدة ايضا أي كالمفارقة لكونها مقولين على حقايق فوق واحدة
والا في أن يقال لكون كل واحد من الجنس والبعض العام مقولا
على حقيقة واحدة ايضا أي كالمفارقة وعلى قولها من الحقايق ليعلم من
العبارة كون كل واحد من الجنس والبعض العام مقولا على حقيقة واحدة
وعلى قولها من الحقايق معا حتى يحتاج في توقيف الخاصة إلى قيد فقط لا در
المجلس والبعض العام من تعريف الخاصة واما من ظاهر عبارة الشارح
فلا يفهم كون كل واحد من الجنس والبعض العام مقولا على حقيقة واحدة و
معنا على ما فوقها ايضا حتى يحتاج في تعريف الخاصة إلى قيد فقط لا در

عن تعريفها

عن تعريفها وان لم يختص كل واحد من اللام والمفارقة للحقيقة
واحدة بل يعم حقايق فوق واحدة فهو البعض العام قد بين
مفهوم اللام والمفارقة والخاصة فيما سبق واما البعض العام
فهو الخارج عن حقيقة جزئية المتجاوز عنها إلى حقيقة أخرى سواء كان
عمومية بالنسبة إلى نوع حقيقة كالمشي بالنسبة إلى الإنسان فان المشي
خارج عن الإنسان منجورا عنه لانه يوجد في غير الإنسان من الحيوانا
كما يوجد في الإنسان وليه جنس مطلقا كالعنانية بالنسبة إلى الحيوان فان
العنانية خارج عن الحيوان منجورا عنه إلى حقيقة أخرى فان العنانية
كما يوجد في الحيوانات يورث النباتات لا يقال العنانية مختصة
لذي الروح ولا روح في النباتات لان في الروح هو الذي
يدرك اللذات والآلام والنباتات لا تدركها بحكم الصوري
كارانيا النبات بحرق النار مع انها لا تعذب لانه يقول لا تسلم العنانية
مختصة لذي الروح وان كان في الروح يدرك اللذات والآلام فان كثير من
اشخاص الحيوان واشخاص الإنسان لا يدركون نفسا ووجه
وعدمه فضلا ان يدرك اللذات والآلام مع انه بعد كالحوان الذي

كما يجوز في العلانية وغيره من الحالات التي لا تدرك من المذكر
 مع انها ذكي روح ولما لا يقال ان يكون عدم الادراك في الاشياء المذ
 كورة انما يكون بسبب امر عارض لا اعتبار له واما في النباتات فليس
 بسبب امر عارض بل بدونها فاما يكون لعدم امر مشترك كالحيوانات
 وبنات النباتات لان قوله لا يعرضي المراد من العوضي فيها هو
 المحمول الخارج الاعم عن موضعه كالمشي مثلكا بالنسبة الى الانسان فان
 المشي خارج عن الانسان محمول عليه بالمواطاة لان العوضي المقابل للوجود
 فانه لا يحل عليه لوجوده بالمواطاة لا يقال ان الكليات لا تنحصر في الجنس المذكور
 اعني الجنس والنوع والفصل والخاصة والعوض العام لان سائر الكليات
 انما تنتمي تحت الاشخاص والاصناف فاما تكون فوق الاشخاص فيعلم ان يكون
 الاصناف كليات مع انها ليست بداهة في الكليات الجنس المذكورة لا تنحصر
 الكليات المنحصر في الجنس المذكورة هو الكليات الذي كاسما من المور لا الكليات مطلقا
 والاصناف ليست قسما من المفرد بل هي مركبة فلا يخرجها عن المحر
 المذكور بل يجب خروجها عنه ليكون ما تقع في قول الغيرة العلم تقسيم
 في سمين احدهما القول للنبات والآخر المحجة ان تقسيم العلم الى اقسام

الشارح والمجمل ليس صحيح لان قول الشارح والمجمل معلومان والمعلوم لا
 يكون قسما من العلوم والجواب عنه ان المضاف محذوف ويكون تقديره
 الكلام هكذا العلم تقسيم الى قسمين احدهما علم القول للنبات والآخر علم
 المحجة او قول المراد من العلم المذكور في المورد هو المعلوم فيكون تقديره
 الكلام هكذا المعلوم تقسيم الى قسمين احدهما القول للنبات والآخر المحجة
 فعليه فلا يكون قوله بعد لانه ان كان مقصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موقفا
 الى المطلوب الضموري فهو قول الشارح بمعنى قولنا ان كان مقصورا مع
 عدم اعتبار الحكم فيه موقفا الى المطلوب الضموري فهو قول الشارح وان كان
 مقصورا مع اعتبار الحكم فيه موقفا الى المطلوب الضموري فهو قول الشارح ومثل ذلك
 خارج في عادة القوم بان يدرك العلم ويراد به المعلوم وبالعكس وكذا ان يد
 كره التصور ويراد به المتيقن وبالعكس فاما كثر في كلام القوم
 وهو من قبيل ذكر وراثة المحل وبالعكس والحد قول ان عليه ما عليه
 الشيء لو قيل ان حد الشيء هو ما عليه بعينه فلا يجوز دلالة حد الشيء
 على ما عليه والا يلزم دلالة الشيء على نفسه وهو باطل قطعا فلما ان الحد لا يلحق
 على تطبيق على اللفظ ايضا فما عتبار اللفظ دلالة وباعتبار المعنى مدلول فلا يلزم

فما

التي

دلالة الشيء على نفسه فان الحيوان الناطق مثلاً احد الانسان و ماهيته و
 للحيوان الناطق اعتباران اعتباراً لفظياً واعتباراً معنوياً فالحيوان الناطق باعتبار
 اعتبار اللفظ دال و باعتبار المعنى مدلول وكذا في سائر الحوادث
 فان قيل دلالة الحد على ماهيته الشئ لا يخفى اما ان يكون بالمطابقة او
 بالتضمن او بالانتماء و لكل باطل الشئ والثالث فلا ماهية الشئ
 ليست بخبر من الحد والالتمام له الدلالة التي تضمنت الالتمام
 اللفظ على جزء ما وضع له والدلالة الالتمامية ليست بالالتمام اللفظ
 على خارج لازم للموضوع له وكلما هما متتبعان واما الاول فلا بد
 لو كانت دلالة الحد على ماهيته الشئ بالمطابقة يلزم ان لا يكون احد الحين
 حداً او يكونان متتبعين وكلما هما باطلان أيضاً بيان الملازمة ان ماهية
 الشئ انما يكون واقع فعلي هذا لو كان الدال على تلك الماهية هو
 الحد التام يلزم ان لا يكون النقص حداً لانه لا يوجد منه ماهية
 عليها الحد الناقص بالمطابقة غير ما يدل عليها الحد التام او يكون
 دالاً بالمطابقة على الماهية التي يدعيها الحد التام بالمطابقة فعلي
 هذا يلزم ان يكون الحد التام والحد الناقص متتبعين وكلما هما

البطلان قلنا انما نحار ان دلالة الحد على ماهية الشئ يكون
 بالمطابقة سواء كان ذلك الحد تاماً او ناقصاً والماهية اعم من
 ان يكون تاماً ما هي ماهية او بعضه الذي لا يصح التثنية من الوصف
 وان كانت لا بد ان يكون مدلوله للحد التام وان كانت الثانية يكون
 مدلوله للحد الناقص فمن هذا علم ان مدلول الحد الناقص بعض من مدلول
 الحد التام هذا هو تعريف الحد انما قال تعريف لم يعالج
 الخرج انه حد الحد بقرينة قوله فيما بعد لان الحد ليس الحد ولم يقل
 الحد في الحد اشارة الى ان التعريف يطلق على او يقول انما قال
 هذا تعريف الحد ولم يقل هذا الحد اشارة الى ان جديته هذا التعريف في تعريف
 الحد او رسمه غير معلوم فلهذا اعتبر بعبارته شانه للحد والكرم
 وهو لفظ تعريف لان الحد ليس الحد لا يقال ان المضاف انفس من
 الحد المضاف اليه فكيف يكون الالتمام بياناً لخصته الاول انه حد
 للحد لا بغيره وبيان اعميته انما هو بطلان سواء كان الحد تاماً او غير
 لانما يقول ان الالتمام للحد المضاف والالتمام هو الذي هو المضاف اليه
 انما يحصل باعتبار انه الاول للشيء واما باعتبار انهما مع قطع النظر عن

انما قيد الحواص باللائمة لاني التعريف بالمجازية الغير اللازمة ليس
 بعيدي لاني التعريف يجب ان يكون مساويا للموضوع مثل انضاحك بالفعل
 والكاتب بالفعل بالنسبة الى الانسان فان انضاحك بالفعل والكاتب
 وان كانا مختصين للانسان لكن لا يصح تعريفهما لعدم تشابههما للانسان
 موقوف الشئ يجب ان يكون مساويا له في العموم والمخصوص بحسب الصدق
 هذا انما يكون على من ذهب المتأخرين واما عند المتقدمين فيصح تعريف
 الشئ بما هو اعم منه اوضح كما بين في موضعه ولما كان هذا التوقف
 بالخاصة اللازمة التي هي اثر الشئ كان توفيقا بالاشارة فذا الكمال
 اشارة الى ان التعريف يتوقف باللائمة الخارجية تعريف بالاشارة والتوقف
 بالاشارة تعريف بالرسم والمشهور فيما بيننا ان التعريف بالرسم لا يفيد كنه
 الشئ لان مفيد الكنه على هذا المشهور هو الحد لكن الحق ان الرسم
 قد يكون مفيدا للكنه بالاشئ اذا استعمل على جميع ذاتيات الشئ وعلى بعض
 عوصياته ايضا يعني لو ترك للرسم من جميع ذاتيات الشئ ومن بعض
 عوصياته كان ذلك الرسم مفيدا للكنه هذا الشئ كما المركب من العلل الاربع
 مثلا فان التعريف بالعلل الاربع مثلا فان التعريف بالعلل الاربع تعريف

بالرسم لانه مركب من الداخل مثل المادة والصورتين اللتين هما جميع
 ذاتيات المعلوم والخارج مثل العلة الفاعلية والغائية النقيض هما
 خارجان عن المعلوم المركب من الداخل والخارج رسم فالتعريف
 بالعلل الاربع رسم فغيره اذ اى خلاف المشهور يكون الرسم على ثلثة
 اقسام احدها ان يكون مركبا من الجنين العويب والخاصة اللازم والثانيها
 ان يكون مركبا من العوصية الصرفة والثالث ان يكون مركبا من جميع الذاتيات
 والعوصية واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن العوصية
 التي يحقق جملة ما تحققت واجلة لا كل واحد منها بمعنى يحصل العوصية
 ضيات التي ذكرت في الرسم الناقص حقيقة واجلة لا كل واحد منها هو ان
 لا توجد جملة هذه العوصيات من حيث هي جملة في غير الحقيقة التي هي مختصة بها
 وان جاز وجود كل واحد منها بدون هذه الحقيقة المذكورة كالعوصية المذكورة في
 توفيق الانسان بانه ما شئ على قدمه عريض الاظفار يدي الشئ مستقيم
 العامة ضحاك بالبطبع فان جملة هذه الانوار العوصية المذكورة في تعريف
 الانسان من حيث هي جملة لا توجد بدون الانسان وان وجد بعضها بدون
 الانسان فان المكشبي على قدميه يوجد بدون الانسان في الطيور وبعض

جملة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاطار يوجد بدون الانسان في النفس بالبشرة يوجد بدون الانسان في
الحية ومستقيم العاقل يوجد بدون الانسان في الاشجار واما الضاحك
بالطبع وفي وجوده بدون الانسان خلاف لكن لا يوجد بدون الانسان
كما لا يوجد المجموع بدون فاعل واحد من هذه الخصائص لا يجب ان يوجد بدون
ذي الخاصية ولهذا قال الشارح لو وجد البعض منها في غيره و
لم يقل يوجد لكل واحد منها في غيره لما فرغ من القول بالشارح شرع الآن
في الجحمة لقائل يقول ان هذا القول ومثل الاقوال قضية شرطية
مع انه خارج عن قسام الشرطية لان القضية الشرطية متحركة في قسمين
احدهما انصالية والاخر انفضالية واما خروج هذه القضية عن القضية
المنفصلة فلعدم اتصال احد جهتيه عن الاخر واما عدم كونها متصلة
فلان المتصل بالضرورة او اتفاقية اما عدم كونها اتفاقية قطا فهو ما قلنا
كونها لزومية فلعدم لزوم الشرع في الجحمة للفراع عن القول بالشارح
والجواب عنه ان اللزوم على قسمين احدهما لزوم في نفس الامر مثل لزوم
وجود الشمس لطلوع الشمس والثاني لزوم عادي في القضية المذكورة ههنا
هي القضية اللزومية العالمية فلا يخرج عن قسام الشرطية تأمل وكذا

لقائل

لقائل يقول لا يصح قوله لما فرغ من القول بالشارح شرع في الجحمة لان المتصل
لا يشرع في بيان الجحمة عند الفراغ عن القول بالشارح بل يشرع في بيان القضية
والجواب عنه ان الشرع في القضية ههنا ليس بمقتضى بالذات بل مقتضى
بالذات هو الشرع في الجحمة والقضية كانت جزء من الجحمة كانت معدة ما عليها
لطبع والمنااسبة ان يفيد ما على الجحمة بالوضع ليوافق الوضع لطبع فلهذا يشرع
في القضية دون الجحمة بعد فراغه عن القول بالشارح وان كان المراد بالشرع
في الجحمة دون القضية تأمل القضية قول يصح ان يقال لقائل انه صادق
فيه او كاذب فيه في هذا التوفيق نظر من وجهين احدهما انه غير مانع من
قول غير فيه لانه صادق على القياس فانه يجوز ان يقال للقياس انه قول
يصح ان يقال لقائل انه صادق فيه او كاذب فيه مع انه ليس بقضية وثانيهما
ان التوفيق بقطعة او غير جانبة لا يقطع او يكون للتشكيك والتوفيق يكون للتحقيق
وهما متساويان لا يجوز اجتماعهما والجواب عن الاول ان المراد من القول
المذكور في تعريف القضية هو القول الواحد لان التوفيق فيه يكون للواقع
فيكون تقدير الكلام هكذا القضية قول واحد الى آخره فليعلم ان يكون تعريف
القضية مانعا للقياس ايضا اي كما يكون مانعا لغير القياس لان القياس

وع

ان يكون

بحيث ان يكون فوق قول واحد كما يجب القضية قولاً واحداً فلا يصدق تعريف
 القضية على العكس وعلى ان لفظ او يكون بمعنىين احدهما التشكيك
 والآخر التويع والمراد من لفظ او في تعريف القضية هو الثاني دون الاول
 فلا يلزم الثاني في تعريف القضية بذكر لفظ او التويع لاني في التحقيق
 بل يجمع مع التحقيق والقول هو المركب سواء كان لفظاً مركباً
 كما في القضية الملقطة او مفهوماً عقلياً كما في القضية المعقولة
 اطلاق القول على المركب الملقط والمعقول حقيقي كما هو المشهور
 فيكون القول شتماً كغيرها واما عند البعض حقيق في المركب المعقود
 وجاز في الملقط ويدل عليه قول النشأ ان الكلام لغو الفواد وما جعل
 اللسان على الفواد دليل على عدم البعض كان بالعكس القول صين
 يتناول الاقوال التامة والقصية المراد من الاقوال التامة هو المركب
 الاسنادي سواء كان من سمين مثل زيد قائم او من اسم وما كان
 في حكم الاسم مثل زيد ابوع قائم او من فعل واسم سواء كان كـ
 الفعل اجبارياً او انشائياً مثال الاجباري نحو ضرب زيد ومثال
 الانشائي نحو اقرب للامر والاقرب للنبه في غيرهما من الاشياء

او عمل

او من فعل تاني حكم الاسم نحو اعجبني ان ضربت زيداً والمراد من الاقوال
 الناقصة هو تركيب الاسنادي من التقيد والاضافي وغيرهما مثال التقيد
 نحو قولنا ليجوز ان يهاطي ومثال الاضافي مثل قولنا علام زيد ومثال
 غير التقيد والاضافي نحو خمسة عشر يصبح ان قال تعالى انه صادق
 فيه او كما ذب فيه فصل الحشر زيد عن الاقوال الناقصة والانشائيات
 من الامر والنبه والاستفهام وغيرها والظاهر من هذا
 لقولنا الصدق والكذب صفات للثاني لا قول لكن المشهور
 انها صفات للقول فانهما ان كونها صفة للقول معلوم من تعريف
 الخبر حيث قالوا الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب فان الصدق
 والكذب المذكورين في تعريف الخبر صفتان للقول اللغوي واما احده
 بهذا القول عن الاقوال الناقصة والانشائيات لان الصدق والكذب
 لا يكونان الا فيما فيه الحكم سواء كان من الملقط او من المعقود والاقوال
 الناقصة والانشائيات انما تكون من المعقود التي لا حكم فيها بل هي ساذج
 عن الحكم القضية تقسم الى سمين احدهما حتمية والآخر شرطية
 هذا شروع في تقسيم القضية بعد الفروع في قولها الى الحتمية والشرطية باعتبار

طرفاها لان طرفي القضية ان كانا مفردين بالفعل والقول في الحلية مثال
 القضية التي طرفاها كانا مفردين بالفعل نحو قولنا زيد كاتب ومثال القضية
 التي طرفاها كانا مفردين بالفعل لا بالفعل نحو قولنا زيد كاتب ايضا ذه زليس
 بكاتب فاعلم في القضية مفردان بالقوق وان كانا مركبين بالفعل وانما هما
 مفردان بالقوق لانه يمكن ان يعبّر عن كل واحد منهما باقطة مفردة فزيد
 كاتب يمكن ان يعبّر عنه بالموضوع ويزيد ليس بكاتب يمكن ان يعبّر عنه
 بالمحمول فان قطة الموضوع والمحمول مفردان وانما كلفا القضية مفردين
 لا بالفعل لا بالقوق في شريطة مثال قولنا ان كانت الشمس مشرقة
 فالسحاب موجود فان في هذه القضية الشرطية ليسا بمفردين لا بالفعل
 ولا بالقوق لا يقال كيف لا يكون طرفا الشرطية مفردين بالقوق اذ
 يمكن ان يعبّر بمفرد على كل واحد من طرفي الشرطية ايضا بان يقال هذا ملزم كذا
 وهما مفردان فيلزم ان يكون هذه الشرطية جمالية فلا يكون تعريف الجمالية ما
 وتعرف الشرطية جامعا وهو باطل لاننا نقول ان السحاب ملزم كون الشرطية
 جمالية من النعير المذكور لان قولنا هذا ملزم كذا وان كانا كلفا في واقع
 طرفية مفردة لانه ليسين قضية شرطية لعدم ادات الشرطية بل هي لازمة للقضية

نوع

الشرطية

الشرطية على ان يكونا مفردين قضية شرطية تكل واحد من طرفيها مفردا
 والشرطية اما متصلة وهي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
 صدق قضية اخرى والصواب ان يقال ان الشرطية المتصلة
 هي التي يحكم فيها بثبوت جزئها السا او عدم ثبوتها على تقدير ثبوت جزئها
 الاول بخلاف لفظ الصدق والقضية مما عرفت تعريف الشرطية المتصلة لا بالصدق
 والقضية انما تستعملان فيما كان فيه الحكم فيلزم من تعريف الشرح ان يكون
 في الشرطية المتصلة ثلاثة احكام وهو باطل قطعاً اللهم لان تعال ان يطلق الصدق
 والقضية في الشرطية المتصلة انما يكون باعتبار كونها قضيتين قبل كونها
 جزئيين من الشرطية المتصلة او لكونها جزئيين الى القضية لانه لو كانت
 منهما اي من طرفي الشرطية ادات الشرطية قضيتان بالفعل كما قاله
 البعض الحق ان السحاب ملزم في الشرطية بعد الحذف منهما ادات الشرطية يمكن
 قضية بالفعل لانه لا حكم فيه بعد والقضية لا بد فيها من الحكم بل يكون السحاب بعد حذف
 حرف الشرطية في الشرطية الجمالية بلا حكم لا يقال ان في قوله او لا صدقها
 غير جارية لان التشكيك والتشكيك في ثبوتها في التحقيق الذي هو المراد من
 التوفيق لاننا نقول ان المراد من ادها هو او التوفيق لا التشكيك والتوفيق

كان

لا ينافي الحقيقة كما في تعريف القضية فالقضية الشرطية المتصلة على نحو
 عين احدهما موجبة مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس يوق
 فيكون ذلك كلف او في تعريف الشرطية المتصلة لا فائدة بمعنى التبعيض وكذا في
 سائر التبعيضات التي ذكر فيها لفظ او الجزء الاول الذي يحكم عليه
 منها من القضية الحتمية يسمى موضوعا لانه انما يوضع لان الحكم عليه شيء و
 اثبات اي الحكم به منها يسمى محمولا لانه انما يوضع لان الحكم على شيء
 لا يقال هذا منقوض من مثل مطلق زيد و مثل قولنا ضرب زيد لان مطلقا و
 ضرب في المثالين المذكورين خبر او لان من القضية الحتمية ليس منضمها لان
 حكم عليها بما يشي احوالها صوغا لان كما على شيء احوالنا نقول ان المراد
 من الاول في قولنا الجزء الاول هو الاول المطلق سواء كان اولية في الذكر و
 الرتبة معا او في الرتبة فقط مثل اولية زيد في قولنا زيد مطلق فان زيدا
 منها اول من مطلق في الرتبة معا او في الرتبة فقط كما و لية زيد في المثالين
 المذكورين للنقص فان زيدا في قولنا مطلق زيد وفي قولنا ضرب زيد اكان
 متوحد في الذكر من مطلق في المثال الاول و في ضرب في الثاني لكنه مقدم في
 الرتبة ويدل على مرادنا ذلك المطلق المذكور منها قوله في الذكر فيما

بعد في قوله والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدماته في الذكر فان
 هذا القول على ان الجزء الاول في الحقيقة لا يجب ان يقدم في الذكر كما يجب تقديمه
 في الذكر في القضية الشرطية تامة والنسبة التي يرتبط بها المحمول
 بالموضوع تسمى نسبة حكمية فيه نظر لان النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع
 ليست هي نسبة حكمية بل هي النسبة التي يكون النسبة الحكمية لها مبداء وهي النسبة
 التي تسمى بالحكم والاول ان يسوق الكلام في بيان اجزاء القضية هكذا كل قضية منها
 كانت هذه القضية حتمية او شرطية موجبة كانت او سالبة كلب او جنية
 مودة من رتبة اجزاء احدها المحكوم عليه والآخر المحكوم به والثالث النسبة التي هي
 مبداء الايجاب والتباعد والرابع النسبة التي ترتبط بها المحمول
 بالموضوع وهي التي تسمى بالحكم لا يقال يلزم مما ذكره من ان لا يكون ارتباط
 بين اجزاء المركب الذي لا حكم فيه كالمركبات السابقة مع ان بعضها يرتبط بالبعث
 لانها نقول لا نسلم انه يلزم من كون الحكم سببا لارتباط بعض اجزاء القضية الى
 بعضها ان لا يكون ارتباط بين اجزاء المركب الذي لا حكم فيه فان كون الحكم
 سببا لارتباطها ارتباط بين اجزاء القضية لا يوجد ان لا يكون سببا ارتباطا
 ط في المركبات التي لا حكم فيها لان الارتباط الذي كان بين اجزاء القضية ليس

كالارتباط الذي كان بين اجزاء المركب الذي لا حكم فيه فيجوز ان
 يكون سببا لارتباط بين اجزاء ذلك المركب الذي لا حكم فيه غير الحكم
 ينقسم القضية ثانيا الى موجبة سلبية لان تلك النسبة التي ذكرناها
 كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان
 كانت حكما بان يقال الموضوع ليس محمول فالقضية سلبية كقولنا زيد ليس
 بكاتب هذا يسمى المطلق القضية بالذات على ذكره الشرح
 كما كان التقسيم الى الحالية والشرطية تسمى المطلق القضية بالذات كقولنا
 انما يكون باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به والمقدم واللاحق وهذا التقسيم با
 اعتبار النسبة لتي هي الى اجزاء القضية ليست بالعلم والاماني الحقيقة فتسمى
 التقسيم اثيري تسمى اولاً وبالذات لكل واحد من الطرفين والشرطية وبوالا
 بسطهما تسمى بمطلق القضية ثم ان كل واحد من الحالية والافتقالية والافتقالية
 مشتمل على الايجاب والسلب لان الحمل كان يائيا فالقضية حالية موجبة
 وان كان سلبيا فالقضية حالية سلبية وكذا الافتقالية كان يائيا فالقضية
 منفصلة موجبة ان كان اتصالا سلبيا كانت القضية منفصلة سلبية وكذا الافتقالية
 ان كان يائيا فالقضية منفصلة موجبة وان كان سلبيا فالقضية منفصلة سلبية ثم

ان الموجبة اما بخصلة او بعدولة لان القضية الموجبة لا يخفى انما ان يكون فيها
 حرف سلب من خصلة مثل قولنا زيد كاتب وان كان فيها حرف
 سلب بحسبان يكون جزء من القضية ومن بعدولة ذلك الحرف وان كان جزء
 من الموضوع يسمى القضية بعدولة الموضوع مثل قولنا اللاتي جبارون
 كان جزء من محمولها فالقضية تسمى بعدولة المحمول مثل قولنا اللاتي جبارون وان جزء
 من المحمول الموضوع مما تسمى بعدولة الطرف مثل قولنا اللاتي جبارون و
 السالبة هي التي كان فيها حرف سلب كقولنا زيد ليس جبارا اي لا من موضوع
 القضية ولا من محمولها مثل قولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد من القضية
 الموجبة والسالبة انما ان يكون محصورا او محصورة سواء كانت كلية
 او جزئية او ممتدة هذا اشارة تقسيم ثالث للقضية باعتبار
 موضوعها لان الحكم عليه في القضية تسمى طبيعة مثل قولنا الحيوان جنس الانسان
 نوع والناطق فضل فان الحكم بالجنس على الحيوان والنوع على الانسان والعلم
 على الناطق ليس على ما صدق عليه الحيوان والانسان والناطق في الافراد بل هو
 حكم على طبيعة الحيوان وطبيعة الانسان وطبيعة الناطق فلهذا اسميت
 هذه القضية قضية طبيعة فلا اعتبار لهذه القضية الطبيعية في العلوم

كان

فلم يذكر ما المص والشايع وان كان شيئا اي وان كان ما يحكم عليه في
القصبة هو ما صدق عليه الموضوع فالقصبة غير طبعي هذه القصبة اما محصورة
او محصورة او ممتدة لان موضوع تلك القصبة ان كان شحنا معينا اي جزء
بنا حقيقا فالقصبة محصورة مثل قولنا زيد كاتب في ان لم يكن شحنا معينا
فان كان فيها اداة البود مثل لفظ الكلي في قولنا كل انسان كاتب مثل لفظه
البعض في قولنا بعض الانسان كاتب والاولى قضية كلية والثانية قضية جزئية
بينة او كان يقوم مقام اداة السور مثل لام الاستفراق كما في قوله بيا
ان الانسان في غير خسر فان لام اللام بغيره لفظ كلي يكون قوله بيا
ان الانسان في غير خسر في قولنا كل انسان في غير خسر لا يقال لو كان قوله بيا
ان الانسان في غير خسر في قولنا كل انسان في غير خسر لم منه ان يكون
جميع الانبياء في الاولياء وغيرهم من الصالحين والعابدين في
خسر وليس كذلك لان الذين في خسر من الانسان هو الكفار وسائر
الفسقا لا غيرهم لا يتقولا في قوله بيا ان الانسان في غير خسر لو لم يكن
في قولنا كل انسان في غير خسر لكان قوله بيا الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
لغو لا فائدة تحتها فافهم والقصبة التي فيها اداة السور التي دلت

على كية افراد الموضوع من الكلية والجزئية مسورة كاشمال السور
عليها وهذا المسورة الكلية او جزئية لان الحكم فيها اما ان يكون على جميع افراد
الموضوع او على بعضها وعلى كلا التقديرين اما ان يكون الحكم فيها بالاجاب
او بالنسب ان كان الحكم على جميع الافراد بالاجاب فالقصبة تكون مسورة
موجبة كلية متناقضة لنا كل انسان كاتب وان كان الحكم على جميع ملك الافراد
لنساب تكون القصبة مسورة سالبة كلية متناقضة لنا كل شيء من الانسان
بكات وان كان الحكم في القصبة على بعض افراد الموضوع بالاجاب فالقصبة
يكون مسورة موجبة جزئية متناقضة لنا بعض الانسان كاتب وان كان على البعض
بالسلب فالقصبة يكون مسورة سالبة جزئية متناقضة لنا بعض الانسان ليس
بكات وان لم يكن الموضوع في القصبة شحنا معينا ولم يكن فيها اداة
السور التي دلت على كية الافراد فالقصبة مهملة لا هاء ان هاء كية
الافراد فيها يترك اداة السور عنها متناقضة لنا لا انسان كاتب في الموجبة
والانسان ليس بكات في السالبة ومجملية هذه القصبة انما يكون عند ما لم يحل
لام الاستفراق في اداة السور اولان لها ليس لام الاستفراق و
هذه المهملة يكون في قول الجزئية كما ذكر في كتب هذا الفن لان الحكم فيها محتمل

ان يكون على جميع الافراد او على بعضها على كلا التقديرين يكون
 الحكم على البعض محققا بل هذا جازم في حق الجزئية وان لم يكن كذلك
 اي ان لم يكن الموضوع القضية شحنا بمعنىا ولم يكن فيها على كل الافراد
 وعلى بعضها انه لا حكم في القضية الممثلة حكم اصلا لان الحكم في القضية لا على كل
 الافراد او على بعضها كما فهم منه البعض ولا يلزم من كون القضية ليس بممتدة
 ليس معنى قوله ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها انه لا حكم
 في القضية الممثلة لا على كل الافراد وعلى بعضها كما فهم منه البعض والبل لئلا
 ان لا يكون في القضية الممثلة حكم اصلا لان الحكم في القضية غير الطبيعية
 منجزة على قسمين احدهما ان يكون على جميع افراد الموضوع والثاني ان يكون
 على بعض افراد الموضوع فلم يكن في القضية الممثلة حكم بهذا القسمين
 لزم ان يكون القضية الممثلة بلا حكم وهو باطل بالضرورة لان كون الحكم في القضية
 كالقضية معالوم بل هو معناه ان الحكم الذي كان في القضية ليس له دل على
 ان هذا الحكم كان على جميع الافراد الموضوع او على بعض ويدل عليه قوله لا محال
 بيان كية الافراد التي حكم عليها بما تمثله اما الشرطية المنفصلة فتقسم
 في قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية لما فرغ من قسم الشرطية ليل

في

المنفصلة

المنفصلة والمنفصلة اذ ان اشيع في تقسيم المنفصلة الى لزومية واتفاقية
 وفي تقسيم المنفصلة الى الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلق قال اما الشرطية المنفصلة
 فتقسم الى قسمين احدهما لزومية والثاني اتفاقية فاللزومية هي التي حكم فيها
 يصدق اليك على تقدير صدق المقدم للعلاقة بين المقدم والنتيجه حوت
 صدق الثاني على تقدير صدق المقدم والعلاقة هي ايضا يصدق المستعمل
 فيه بالمعنى الموضوع له وهي يستعمل بالكسر في الايمان وبالفتح في اليقين
 هذه العلاقة قد تكون بين العلة والمفعول الذي هو تالي بان يكون المقدم
 عليه للنتيجه مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاعلم ان الشمس
 مستلزم لوجود النهار او بان يكون المقدم والنتيجه كلهما معلوما
 لشيء اخر مثل قولنا ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة فان وجود النهار
 وايضا رت الارض كلهما معلوما لان لطلوع الشمس او يكون كل واحد
 من العدم والنتيجه عليه للاخر كالتضاييف بان يكون المقدم والنتيجه
 بمنع نفع احدهما بدون الآخر مثل قولنا ان كان زيد ابنا لعمرو وعمرو كان
 ابوع فان ابوه عمرو علة لابنية زيد وابنية زيد علة لابوع عمرو
 لكنهما باعتبار رتب والاتفاقية اي المنفصلة الاتفاقية هي التي حكم فيها

يصدق التالي على تقدير صدق المقدم لكن لا بسبب العلاقة المذكورة
 مثله لما كان الانسان باطلا فالحمار نا حاق فان الحكم بينهما بصدقنا
 حقيقة الحمار على تقدير صدق ناطقة العلاقة المذكورة بل يوجد وجود
 هما معا فلو كانت بينهما علاقة لم يجب العقل بصدق كل واحد منهما بل
 ن صدق الآخر فان قيل ان الاتفاقية لا بد منها من العلاقة كما لا بد منها
 في البرهانية لان الاجتماع التالي مع المقدم في الوجود في الاتفاقية امر ممكن
 وكل امر ممكن لا بد له من علته فليس لنا ان الحال يكون كذلك لكن لما لم يعلم
 ان العلاقة في الاتفاقية ما دام الحكم بعد ما فيها حتى لو لاحظ العقل الانفعال
 بين مقدم الاتفاقية وبين ما ليس له حكم باستثناء خلاف البرهانية فان
 الفعل لا لاحظ الانفعال بين جزاء البرهانية يحكم باقتضاء قطعا وما
 ذكرنا في ذلك في القول الى هذا فلو قسم المنفصلة في سمينه اعني البرهانية
 والاتفاقية وبان يبين الفصلين اما المنفصلة قبلته فاسم لانه ان
 حكم فيها باقتضاء اجتماع جزئها وارتفاعها معا في الحقيقة لان معنى
 امتناع الحقيقة لان هذا كما امتناع اجتماع الزوج والفرد في عدد واحد
 وامتناع ارتفاعهما عنه معا كما يقال العدد ا ما زوج او فرد وان حكم

فيها باقتضاء اجتماع جزئها في شيء واحد وارتفاعها في شيء
 الجميع لا يستلزمها على معنى الجميع دون الرفع كما يقال هذا الشيء اشمس وانه
 فان الشجر والجم لا يجتمعان في شيء واحد ويوجد ارتفاعهما عنه معا
 وان حكم باقتضاء ارتفاعهما معا دون اجتماعهما في شيء واحد في ما بقية
 الخلو لا يستلزمها على معنى الخلو لا على معنى الجميع كما يقال زيد اما ان يكون
 في البحر واما ان لا يعرف وقد حكم في هذه القضية باقتضاء ارتفاع كون
 زيد في البحر مع امتناع ارتفاع عدم عرقه فلو لم يكن ذلك لا امتناع لما
 ان لا يكون زيد في البحر وان يعرف وهو ظاهر البطلان واما اجتماعهما
 فلا بطلان فيه لانه يجوز ان يكون زيد في البحر ولا يعرف فان اجتماع كون زيد
 في البحر مع عدم عرقه جائز بالضرورة لان شيئا مذكورا من الاشياء
 حصل في البحر ولا يعرفون اما المنفصلة الحقيقة فتكفوا العدد ا ما
 زائد او ناقص او مساو هذا مثال المنفصلة الحقيقة المنفصلة الحقيقة من
 ثالثة اجزاء وهو باطل من وجوده ا حدها ما ذكره الشرح باننا جابجوه
 الحقيقة سيانم تقيض الآخر الى الآخر فاما الكلام في النسبة في المنفصلة
 الحقيقة واحده والنسبة الواجبة لا يكون في الابين الشئيين فلا يكون الجزء

الثالث جزء المنفصلة وثالثها ان المراد من المنفصلة المركبة عن
 اكثر من الجزئين هي المنفصلة الواحدة لان الكلام فيها وتلك
 المنفصلة الواحدة لو تتركب من جزئين مثل قوله العبد واما
 زايدها وناقصا ومسا وقوله العبد اما زايدها لو كانا حيزينها و
 الجزء الاخر اما ان يكونا حيزين على التبعين وبلا تعين فان كان
 الاول المنفصلة المذكورة بالمعين المذكور ففي الجزء الثالث زايدها
 حيزا لا يخلو تحتها وان كانا حيزين والآخر اما ان يكونا حيزين فلا تعين يكون
 المنفصلة المذكورة مركبة من جملة ومنفصلة كما قال الشيخ لانها ثلثة اجزاء
 تأمل وكذا ما تعلقه بالاجزاء فمما تتركب من ثلثة اجزاء
 فصاعدا ان مانعة الخلو لا يجوز ان تتركب من اكثر من جزئين كما
 لمنفصلة الحقيقة لان مانعة الخلو لو تتركب من اكثر من جزئين لجاز عدم منع
 الخلو عن جزئها مما فيلزم عدم منع الخلو على تقدير منع الخلو وهو باطل
 فانهم واما مانعة الجمع فيجوز ان تتركب من اكثر من جزئين لانها لو تتركب
 عن ثلثة اجزاء فصاعدا مثل قولنا هذا الشيء اما شيئا او حيا او حاد او قد
 يد جازا رباعا الثامنة منها معا في هذا الشيء عند ثبوت الواحد منها

مطلب
 في تتركب الحقيقة ومانعة خلو من اكثر
 من جزئين دون مانعة جمع

ذلك

بحث التناقض

لذلك الشيء وهو المانع من مانعة الجمع في التناقض وهو
 اختلاف القضيتين بالاجابات السالبة حيث يقضي لذاته ان يكونا حيزين
 صادقة والاخرى كاذبة هذا بشرط في بيان احكام القضايا
 بعد الفراغ عن تعيين القضايا وبيانها لان التناقض من احكام
 القضايا فان قيل ان هذا التعريف غير صحيح لانه ليس بجميع خروج التناقض
 الواقع بين المفردات عن مثل التناقض الواقع بين الانسان والانسان واللا
 فليس هو التناقض والممكن واللا يمكن وغير ذلك فالانسان مفرد يقضي
 ايضا مفرد وكذا التناقض مع الابرار والممكن مع الله ممكن لا يصادق
 عليها اختلاف القضيتين قلنا لا نسلم وقوع التناقض بين المفردات
 فان التناقض بين المفردات مستبعد لان التناقض لا يوجد بين المفردات
 والسلب الذي لا يوجد بدون الحكم والحكم لا يوجد الا في القضية وان
 سلمنا ان الحكم لا يجيء في التناقض المطابق لكن هذا التعريف
 ليس لمطلق التناقض السامبل للتناقض الواقع بين المفردات
 وبين القضايا بل هو تعريف للتناقض الواقع بين القضايا فلا يرد
 النقص لهذا التعريف بخروج التناقض الواقع بين المفردات

عنه بل خوجه عن هذا التوفيق في اجبه الالم يكن التوفيق مما كان لا
يقال في التوفيق من قبض من قبل قولنا زيد عالم زيد جاهل فان تناقضوا
فمع بين القصتين لكنه لا اختلاف فيه بالاجابة السلب لا بالقول
انا لا نسلم ان قولنا زيد عالم زيد جاهل تناقض بل هما متباينان والمتباينان
لا يلزم ان يكون متناقضين بل يلزم ان يكون كل متناقضين متباينين
ان كانا مخصوصين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية
واحد فان قيل ان الثمانية المذكورة اما ان يكون كل واحد منهما
واجبا في كل واحد من المخصوصين اللتين كان بينهما التناقض والواجب
فان وجب يلزم ان لا يكون التناقض بين القصتين المخصوصتين المذكورتين
تباين مثلا للتناقض متباين قولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
لان البعض من الثمانية المذكورة يستغنى عنهما مثال الاضافة والبطيئة
وان لم يجب يلزم ان يكون التناقض في قولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
بشياء متحققا لتحقيق بعض الثمانية المذكورة فيهما معا قلنا ان معنى
قوله فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات تاي اجدو
جد من هذه الثمانية في احدى القصتين المذكورتين يجب ان يوجد

هذا الواحد في سواء وجد كل واحد من هذه الثمانية المذكورة كلي
القصتين معا او يوجد البعض منهن في كلتا القصتين قولنا زيد كاتب زيد ليس
بكاتب تحقيق التناقض لوجود شرط التناقض ههنا وهو اي ما يوجد من
الثمانية المذكورة في احدى القصتين المذكورتين يجب ان يوجد في احدى
واما في قولنا زيد كاتب زيد ليس بشيء فليس فيه تناقض لا بتفاهة شرطه بل
ههنا وهو اتفاقهما فيهما يوجد فيهما من الثمانية المذكورة فان شمول
احدهما مثل الكاتب لا يوجد في الاخرى لان المحمول في هذه الاخرى
ليس بكاتب بل شياء فحقلا فيهما يوجد فيهما من الثمانية المذكورة
فلا تناقض ههنا فان قيل ان قولنا كانا مخصوصين ولا يتحقق التناقض
الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات غير معقول لان التناقض قد يوجد
بينهما مع اختلافهما في الزمان مثل قولنا زيد ابو عمرو ليس له
اب اليوم وهذا القول تناقض لا بشيء مع اختلافهما في الزمان قلنا
ان التناقض ههنا انما نشأ من خصوصية المادة لا من نفس مفهوم القصتين لان
الابن وقع ضقة لو كحقت في امس تحققت في اليوم ولا اعتبار له فان اعتبر
فيه التناقض التناقض الذي نشأ من نفس مفهوم القصتين مع قطع النظر عن

خصوصية المادة فلهذا الوجه لنا الباب في المثال المذكور المملوك
 مثله لما زيد مملوك لعمرو في مسدود لعمرو في اليوم لما زان يصدر في
 وان يكون باعنا ثم اعلم ان شريطة اتفاق القضيتين في التام في الوحدة المتناقضات
 هي على هذا ما قد مر من المطلقين واما عند مخرجي المطلقين فشرط
 التناقض هو اتفاق القضيتين في وحدتي احدهما وحدة الموضوع والآخر
 وحدة المحمول لانهم يقعوا في وحدة الزمان المكان والاضافة والفوق
 والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول لان الاختلاف في كل واحد منهما يستلزم
 الاختلاف في المحمول لانهم قالوا ان العابد في الدنيا غير العابد في الآخرة وكذا
 في البتة واما وحدة الشرط والجزء والكل فدرجة تحت وحدة الموضوع
 لان الموضوع يختلف باختلاف كل واحد منهما فالجسم شرط كونه ساكنا في
 بشرط كونه حيا وكذا البتة واما عند المحققين شرط التناقض هو اتفاق القضيتين
 في وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية لان القضيتين اللتين يكون بينهما
 تناقض كلما اختلفا في شيء من الامور المذكورة اختلفا في النسبة فلهذا
 اقتصر وشرط التناقض في النسبة الحكمية اذا عرفت هذا فاعلم
 ان القضيتين اذا كانتا جديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة

واذا كانت

واذا كانتا جديهما سالبة كلية كانت الاخرى موجبة هذا
 اشارت في شرط التناقض الواقع بين القضيتين المحصورتين فيكون
 في تقدير الكلام هكذا واذا عرفت شرط التناقض الواقع بين المحصورتين
 صحت فاعلم ان القضيتين اللتين وقع بينهما التناقض ان كانت محصورتين
 واذا كانتا جديتي تلك المحصورتين موجبة كلية يجب ان يكون الاخرى
 سالبة جزئية مثله قولنا كل انسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
 واذا كانتا جديهما سالبة كلية يجب ان يكون الاخرى موجبة جزئية مثله
 قولنا لا شيء بكاتبه بعض الانسان كاتب وقوله ينبغي ينبغي يجب
 لانه لو لم يكن كذلك لزم ان يكون قاعدة تمام التناقض الواقع بين المحصورتين
 قد عرفت بدون الشرط المذكور فلا يكون قاعدة تمام كلية والمتبع عند فهم
 الا الحكمية فلهذا اوردنا لفظ يجب في مكان قوله ينبغي ان كانت
 القضية المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض فيهما في كل واحد من
 القضيتين في الحكمية والجزئية في اتفاقهما في الموضوع الذي هو واحد لثباته
 المذكورة لان الحكم في القضية الحكمية انما يكون على جميع افراد الموضوع
 وفي الجزئية انما يكون على بعض افراد الموضوع والمغايرة بين جميع الافراد

ينبغي ينبغي

وبعضها ظاهر لا يقال ان المراد من اتحاد الموضوع هو الاتحاد في اللفظ
 فالاختلاف في الكمية والجزئية لا ينافيه مثل قولنا كل انسان حيوان و
 بعض الانسان ليس بحيوان فان احدهما بين القسيتين كمية والاخرى
 جزئية مع ان الموضوع فيها هو الاتحاد في اللفظ وهو لفظ الانسان
 لانا نقول لو كانت المراد من اتحاد الموضوع هو الاتحاد في اللفظ لزم
 ان لا يكون التناقض في قولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان لا
 ليس بحيوان مع انه تناقض يدل على عدم اعتبار اتحاد اللفظ
 قوله والجزئيتين قد يصدق ان قولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان
 ليس بكاتب فان صدق ما بين القسيتين انما يكون باعتبار معنى الموضوع
 فلا يجوز صدقهما معا الا ان يعتبر في احدهما الكاتبة بالقوة وفي الاخر
 الكاتبة بالفعل فعليه هذا لا يكون متضا لا لانهما بشرط التناقض الاتحاد
 في القوة والعلم فعليه هذا اي سبب على تقدير كون الاتحاد في
 القوة والعلم من شرط التناقض نلزم ان يكون التناقض متحققا في
 قوله كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان كاتب مع ان الشارح
 اورد هذا القول في رسالته لصاحب الكلين معا بان يعتبر الكاتب

في قوله كل انسان كاتب بالحق وفي قوله لا شيء من الانسان كاتب
 بالفعل فلم يعتبر الاتحاد في القوة والعلم لانهما ان يصدق القسيتان الكمية
 مع القسيتين الجزئية في مادة بان يعتبر القوة في الكمية والعلم في الجزئية مثل
 قولنا كل انسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب وان كانا معا بان
 يعتبر القوة في الجزئية المذكورة وهنا والعلم في الكمية بان يقال كل انسان
 كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب ولو قال البعض هو الى آخر
 ان كان المراد من جانب الموضوع هو ذات الموضوع
 ومن جانب المحمول هو وصف المحمول يمتنع حمل ذات الموضوع وصف
 المحمول بالعكس كما يمتنع صيرورة احدهما الآخر فلا وجه لقوله لكان
 اصوب ان كان المراد من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول
 في الذكر كما هو الظاهر فلا يكون في كلام البعض متناقضا فيكون قوله التناقض
 لكان صواب غير صحيح او بقول ان الموضوع والمحمول هما يعني الجزئية
 فيكون تقدير كلام المصنف هذا العكس هو ان يصير الجزئية الاولى من القسيتين
 ثانيا والثاني في اول فعلي هذا لا يبرر السؤال على تعريف العكس باخر الشرح
 لاشتماله على اجزاء الشرحية بهذا التقدير كما يشمل على الجزئية لان

من قبيل ذكر الظاهر
 واردة العا
 (في الشرح)

الجزء اعلم من اجزاء الحجة والشرطية **قول** القضية الكلية
اقول لما كانت القضية على قسمين احدهما موجبة والاخر سالبة
 ولما كانت الموجبة اشرف من السالبة ابتداءا والمصن بيان عكس
 الموجبة لا يقال في قوله لا يلزم ان نكسر كلية بل يلزم ان نكسر
 جريته منافات لان المفهوم للمعلوم من قوله لا يلزم ان نكسر كلية هو ان
 المفهوم انعكاس الموجبة الكلية كلية ومن قوله لا يلزم ان نكسر
 جريته عدم جواز انعكاس الموجبة الكلية كلية وهما متناقضان
 قطعاً لانا نقول لا نسلم كون المنافات منساي على تقديره فاذا ذكر لان
 يفرض قوله لا يلزم ان نكسر ان الموجبة الكلية لا يجوز ان نكسر
 كلية في جميع المواد وان جاز في بعض المواد بل يجوز ان نكسر جريته
 في جميع المواد فلا منافات فيه والقضية الموجبة الجزئية
 لا حاجة الي قول كما ان القضية الكلية تنكسر اليها لان قوله
 ايضا يستغني عنه السالبة الجزئية السالبة الجزئية
 ليس لها عكس بحيث يلزم من صدقها صدق والا يلزم ان يكون
 كذلك في جميع المواد وليس كذلك لان الاصل صدق في المواد

التي يكون الموضوع فيها اعم من المحمول مع ان العكس لا يصدق مثل قولنا
 بعض الجسم ليس بحجر فان هذا الاصل صادق وعكسه ليس صادق وهو قولنا
 بعض الحجر ليس بجسم لان كل جسم بالضرورة المطلوبة
 انا قال لنقيس المطلبين لا من بين الاصطلاح المنطقية المذكورة لان العكس
 هو الموصل الى المطلوب التبعي الذي هو اعلى المطالب وسموه
 انا قال سموه ولم يقال جده لانه تعريف بالغاية وهي
 قوله لزم عنها قول اخر والتعريف بالغاية لا يكون الا بالسماء فلهذا
 قال بسموه دون غيره وقوله قول قيل نجعل شياكل جميع الاقوال
 اي جميع البركبات وقوله مؤلف مستدرك قيل بالعكس وجاب عنها
 انه لا يستدرك شي منها لان قوله قول حسب وقوله مؤلف انما ذكره
 ليتعلق به قوله من قولان فان قيل ان قوله قول يكفي للجستين مع كونه متعلقا
 لقوله من الاقوال فلا حاجة الي قوله مؤلف فيكون قوله مؤلف مستدركا
 قلنا لا نسلم ان قوله قول يكفي للجستين مع كونه متعلقا بقوله من الاقوال
 فانه لو لم يكن قوله في قوله مؤلف لزم ان يكون القضية الواحدة في
 سادس صدق تعريف العكس عليها بهذا التقدير مع اعتقاد كون من

في قوله من الاقوال للتبعض فعلى هذا يكون تقدير الكلام هذا القياس
قول من الاقوال وهو صادق على القضية الواحدة لان القضية الواحدة
قول من الاقوال اي بعض من الاقوال فيلزم ان يكون القضية الواحدة قتيلاً
وهو باطل فان قيل هذا الغرض يلزم اتصافاً على تقدير كون ذكر المؤلف مع قوله
قول لان معنى القول المؤلف واحد قلنا لا نسلم لزوم ضم المؤلف على
تقدير ذكر المؤلف مع قوله قول فان كان من التبعض انما يفهم باضافة المصدر
اي جمعه كما ضافة القول الى الاقوال في مثل قولنا قول من الاقوال واما
اذ اضيف المصدر الى جميع غيره فلا يفهم التبعض عن من هنا كما ضافة المؤلف
الى الاقوال في مثل قولنا المؤلف من اقوال المراد من الاضافة منها النسبة
لا الاضافة المصطلحة وفي قوله لزم عنها قول آخر نظراً الى النتيجة
انما يلزم عن نفس القياس الذي هو عبارة عن المادة التي هي الاقوال المذكورة
في التوفيق التي ترجع اليها الغيرة المذكورة في غيرها وفي الصورة التي هي
عبارة عن الهيئة الحاصلة للتمسك بالاقول فخطاى لما يلزم النتيجة
عن الاقوال فخطاى التي هي عبارة القياس كما هو المتبادر عن عبارة الشئ
بإرجاع الغيرة الذي هو في غيرها الى الاقوال الى القياس لان القياس مذكرة

والبراج اليه يلزم ان يكون مذكراً والغيرة في غيرها ضمير المؤنث وميمه
المؤنث لا يرجع الى المذكور فالجواب ان يقال يلزم عنه قول آخر بضميه
المذكور ليرجع الغيرة الى القياس الموصل الى النتيجة لا الى الاقوال التي هي
جزء القياس وكذا في قوله متى سلمت بضيقه الثالث نظراً وكذا في قوله لذا
تها نظر ويدل على رد هذا النظر قوله عنه فيما بعد قوله لذا تها لزم
عنها اهـ التمثيل هو الاستدلال بثبوت شئ بشئ على ثبوت شئ
اخر كاشتراكهما في سببه اي كاشتراك الشئ الثاني والثالث في
سبب الشئ الاول كما يستدل بثبوت الحد من الحجر على ثبوت كونه كاشفاً
للمحور والبنيد في سبب الجرمة وهو الاسكار والاستواء هو الاستدلال
لان ثبوت شئ لاكثر جدييات شئ اخر على ثبوت جميع جدييات
ذلك الشئ الاخر وهو على تسمين استواء تام واستواء ناقص لان الشئ
الاول اذا وجد في جميع جدييات الشئ الثاني وهو استواء تام كوجود
النقي في جميع افراد الجسم يستدل بثبوت النقي للجما وسواء كان ذلك
الجما نباتاً او غير نبات والجما ان سواء كان ذلك الحيوان انساناً او
غير انسان على ثبوت جميع افراد الجسم واذ لم يوجد ذلك الشئ الاو

في جميع جزيئات الشيء الكلي بل يوجد في كثير ما وهو استقراء ناقص
 كوجود محرك في كل السفل عند المضغ في كثير افراد الحيوان فانه يستدل
 بثبوت محرك في كل السفل عند المضغ لاكثر جزيئات الحيوان مثل افراد الاسنان
 والانس والحمار والبقر والغنم والطيور على ثبوتها لجميع افراد الحيوان مع
 غير ثبات جميع افراد الحيوان لاننا لمستخرج نوع من الحيوان مع ان المحرك
 عند المضغ ليس في كل السفل بل في كل الاعلى لانهما يجتران
 لا يقال ان المكين القياس المتساوات قياسا لم يصح تسمية قياسا فاضلا
 عن ان يقال القياس المتساوات لاننا نقول تسمية بالقياس ليس باصطلاح
 المنطقيين بل هي اصطلاح قوم اخر مثل قوم اليونان فانه قياس عندهم لان
 القياس عند قول بولس ميني لم يلزم قول آخر سواء كان لانه او بوا
 سط الغنم وهو ما يتبرك به فيه نظر لان متعلق محمول
 اولهما ليس موضوعا للاخر بل الموضوع لهذا الآخر هو جزء المتعلق
 كما هو ط من المثال المذكور فان الموضوع في القول الاول في المثال المذكور
 هو **ا** ومحموله هو **ب** ومثال قوله **ا** **ب** والمتعلق له **ب** كالمحمول هو **ا**
 مع الجذر وهو قوله **ب** والموضوع في القول الثاني هو الجذر وهو **ا**

ب في مثل قوله **ب** مساو **ا** فلا يصح قوله بحيث يكون متعلق
 محمول وليها موضوع الآخر والحواس عنه ان المضاف محذوف
 وهذا لان تقدير الكلام يكون كذا ما يتبرك من قولين بحيث يكون جزء
 متعلق محمول وليها موضوع الآخر فليذا يندفع البطل المذكور تا قبل
ق يلزم الدور **ق** الدور وهو متوقف الشيء على ما
 يتوقف عليه وهو على قسمين احدهما موضح والآخر مبهم لان التوقف
 اما ان يكون بمرتبة واحدة وهو الموضح مثال قولنا **ا** موقوف على **ب**
و موقوف على **ا** وان كان يكون بمرتبتين او بمراتب وهما
 مبهمان مثال قولنا **ا** موقوف على **ب** **و** موقوف على **ا** **و** موقوف
 على **ا** وهو مثال المتوقف الذي كان بمرتبتين ومثال التوقف بمرة
 مثال قولنا **ا** موقوف على **ب** **و** موقوف على **ا** **و** موقوف على **ا** **و** موقوف على **ا**
 وهكذا القياس نقيضه التي تسمى **ا** انما اورد للاقتراح
 مثالين اشارة الى ان الاقتراح في قد يتبرك من الجاهليتين كالمثال الاول
 وقد يتبرك من البشيطتين كالمثال الثاني واما الاستثنائي فلا يتبرك
 الا من البشيطية فلماذا اورد له مثال واحد مركب من البشيطية مثل قوله

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فاللحظة
 موجود والمراد به هذه الإشارة الى سؤال المقدور وهو ان
 يقال لا يستلزم ان عين النتيجة او نقيضها المذكور في القياس بالفعل لا عين
 النتيجة او نقيضها لو كان المذكور في القياس الاستثنائي بالفعل
 لزوم ان يكون في جزء القضية الشرطية حكم وهو باطل اما اللزوم
 فلان النتيجة يجب ان يكون قضية والقضية لا يكون بلا حكم فلو كانت
 النتيجة المذكورة في القياس الاستثنائي بالفعل يكون جزء من القضية
 الشرطية كما هو ظاهر في المثال المذكور فعليه ان يلزم ان يكون جزء من
 القضية الشرطية قضية او يلزم ان لا يكون النتيجة قضية وهو باطل
 قطعاً وايضا لزم عنه المجادلة لقاعدة القوم وهي ان النتيجة يجب
 ان يكون مخالفة لكان واحد من المقدمات المذكورة في القياس
 المكرر بين آه فيه نظر لان المراد من تقديم القياس هنا به
 الصغرى مثل قولنا لانه متيقنة والكبرى مثل قولنا وكل متيقنة محدث
 في قولنا العالم محدث لانه متيقنة وكل متيقنة محدث والمكرر رتبة
 في القياس هو المتيقنة وهذا المتيقنة ليس مكرراً بين مقدمتي القياس بل هو

هذاه

مكرر

مكرر في مقدمة لانه جزء من المقدمات معاً وكذا في سائر القضايا
 فلا يصح قوله مكرر بين مقدمتي القياس اللهم الا ان يقال ان لفظ بين في
 قوله بين القياس بمعنى في فيكون تقدير الكلام هكذا المكرر في مقدمتي القياس
 سواء فهو صحيح والوضوح تبيان لهذا المكرر في القياس هو اثبات
 المحمول والمطلوب على موضوع الذي ثبوت المحمول عليه غير معلوم
 فثبت هذا المكرر يحصل من العلم بمقدمتي القياس الصحيح العلم بثبوت
 محمول المطلوب على موضوع فلهذا قيل ان الموصلي الى المطلوب هو الحد
 الاوسط فقط لتوسطه هذا انما يصح بالنظر الى
 الشكل الاول واما بالنظر الى الشكل الباقية فلا لان الحد الاوسط
 انما يكون بين طرفي المطلوب في الشكل الاول ون غيره وهو ظاهر من
 الامثلة المذكورة في كتب هذا الفن للشكال الاربعة ويمكن ان يحكى
 عنه ان المراد من طرفي المطلوب به هنا هو طرفاه المذكورة ان في الشكل الاول
 لان الشكل الاول اصلها الاشكال ونقول ان لتوسطها معناها بمعنى البشارة
 فيكون معنى قوله لتوسطها في المطلوب بالاشارة ان بين طرفي المطلوب فادفع
 الاشكال وموضوع المطلوب به انما قال في الاغلب

لان الموضوع في الحقيقة قد يكون اعم من المحمول كما ذكرنا في مثال قولنا بعض
 الحيوان نبتان فان الحيوان هنا موضوع والانسان محمول مع ان الحيوان
 اعم من الانسان لا يقال ان الاعم من الانسان هو الحيوان المطلق والموضو
 ع في هذه الحقيقة المذكورة ليس الحيوان المطلق بل الحيوان المقيد بالقطعة
 وذلك ليس باعم من الانسان لا يقال ان المعجزة هنا انما هو المذكور و
 هو نعت الحيوان الشاغل لجميع انواع وهو اعم من الانسان قطعاً لقيل
 ان يقول ان اد استسور منها اعني قوله بعضا ما ان يعبر مع الموضوع
 لا يعبر فان عتمة لم يكن الحيوان المذكور منها شاملاً لجميع انواعه وان
 لم يكن معاه ما هو المراد ما ذاب ان انواعه وان لم يعبر عنه لم يكن قوله
 بعض الحيوان انسان حقيقة جريته باقتل كل
 ان يقول ان تمثيل بقوله كل موجبة كونه ليس صحيح لان و
 متباينان ولا يحل احد المتباينين على الآخر بالاجاب والحواب عنه انحل
 على بالاجاب انما يكون في نفس الامر ولقائل ان يقول لما لم
 يكن قوله كل صحيحاً في نفس الامر فلم يورد البشارح وغيره
 مثلاً للموجبة الكلية ولم يورد مثلاً لا صحيحاً في نفس مثال قولنا كل انسان

صحيح

حيوان والحواب عنه ان بسبب عدم ورودهم المثال الصحيح في نفس
 الاخرانه لم يكن شاملاً لجميع المواد واما المثال المفروض شاملاً لجميع
 فرضاً فلهذا اورد المثال المفروض في المثال الصحيح في نفس الامر فان
 قيل لو اورد واما المثال الصحيح في نفس الامر كانه كانت شاملاً لجميع
 المواد فلا يحتاج الى ذكر المثال المفروض مثل كل فاما ان و
 واما المثال الصحيح في نفس الامر في هذا المختصر غير مناسب بل لا يمكن
 لان المثال الصحيح في نفس الامر غير متبسط مثل قولنا كل انسان حيوان
 وكل فرس ماشية وتوكل غير ذلك من الامثال الصحيحة الشكل الرابع آه
 هذا الشارة الى ان الاشكال الاربعة ليست مستوية الاقدام في فائدة
 النتائج لان بعضها يفيد النتيجة بالشكل الرابع وبعضها بالتبعية
 كما في الاشكال باقى الاشكال ايضا متفاوتة في افادة النتيجة بالتبعية
 فان الشكل الاول يفيد النتيجة في غاية التيسر ثم انما يتم الثالث فلهذا كانت
 الاشكال على هذا الترتيب يعني يكون الشكل الذي يفيد النتيجة في غاية التيسر
 اولاً المفيد القريب اليه ثانياً وقس على هذا الثالث والرابع والاربع
 فيكون الاشكال متفاوتة بالاولية والثانية والثالثة والرابع فالله

في التيسر

بالنسبة لكل انسان ناطق فلا يلزم منه ان يكون بعض الحيوان الذي
 عنه الانسان ناطقا وكذا في سائر المواد التي كانت الصغرى فيها سالبة
 فعل هذا لم يتعدى الحكم من الاوسط الى الاخص لان الحكم في الكبير لا يكون
 انما يكون على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس ما ثبت له الاوسط على تقدير
 كون الصغرى سالبة كما ذكرنا آنفا فلا يلزم من الحكم بالكبرى على الاوسط الحكم با
 لاكبر على الاوسط فثبت انه لو كانت الصغرى سالبة في الشكل الاول لم يلزم
 منه النتيجة واما اشتراط كلياته الكبرى فلانه لو لم يكن الكبرى كلياته لم يلزم
 منه ان يكون الاوسط مندرجا تحت الاوسط مثل قولنا كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان فليس فلا يلزم منه ان يكون كل الانسان او بعض الانسان فرساجوا
 ان يكون الانسان غير ذلك البعض من الحيوان فلا يلزم من الحكم بالكبرى على بعض
 الاوسط الحكم بالكبرى على كل الاوسط ولا على بعضه على تقدير جريته الكبرى
 فانهذا اشتراط كلياته الكبرى للنتائج في الشكل الاول ايما ان يكون
 لا يقال ان الموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية كون الموجبة
 وجوديا والسالبة عديميا والوجودي يكون اشرف من العدمي مع كونهما
 متساويين في الكليات ومتابعة الشيء للاشرف اولى من متابعه لغيره

الاشرف لانا نقول ان النتيجة انما تتبع لاحسن المدينين سواء كان
 ذلك الاحسن موجبة او سالبة لان احسن المدينين الذي كانت مرتبة
 اذني من مرتبة اشرف يكون مانعا لا يصح ايضا النتيجة بمرتبة المقدمة الاشرف
 لان المقدمة الاحسن لهما دخل حصول النتيجة ايضا اي كالمقدمة الاشرف
 النتيجة انما يحصل عن القياس الذي هو عبارة عن جميع مقدماته وعن النتيجة
 العارضة لهما فيكون الحكم مقدمته عن القياس مدخل حصول النتيجة والحاصل
 المقدمة الكلية تكون اشرفا من المقدمة الجزئية لان شمول الكلية
 اكثر من شمول الجزئية وما هو شموله اكثر يكون اشرف من الذي يكون
 شموله اقل والمقدمة الموجبة يكون من المقدمة السالبة لانها وجودي
 وما هو وجودي يكون اشرف بالقياس لوجودي القائلين بقول الشكل هذا
 بمادة التي يجمع فيها الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية كضرب المربع
 للشكل الاول مثل قولنا لبعضهم موقف للشيء من الموقف تقديم فلو كانت
 النتيجة في هذا القياس تابعة للمقدمة الموجبة الجزئية يلزم التخييل بالجمع
 السالبة الكلية متساوية لموجبة الجزئية في الاحتمالية وعلام احتمالية
 لان كل واحد منهما احسن من جهة وغير احسن من جهة اخرى فان الموجبة الجزئية

احسن من جهة البرية وفي احسن من جهة الموجبة والسالبة الكلية
 احسن من جهة السلب وفي احسن من جهة الكلية فيكونان متساويين
 في احسنية وعدمية وكذا لو كانت النتيجة تابعة للسالبة الكلية لكانت
 النتيجة بلا مرجح والحوار عند ان النتيجة تكون تابعة في مثل هذا الشكل
 لكيانتي المقدمتين معا فانها تابعة للموجبة والخرية من جهة ايجابها وتابعة
 لسالبة الكلية من جهة كنهية فلا يتحقق الاشكال فافهم والمراد
 من المتصلتين انما كان المراد من المتصلتين المتصلتين باللفظ
 ميثان لان نتائج المتصلة هو اللفظ واللفظ في الاتفاقيات
 واما ان تتركب العكس لا يقتضي اني انما لم يذكر مثال
 مما وقعت فيه الحامية ضوئي والمتصلة كبرى بل يذكر مثال ما وقعت
 فيه المتصلة ضوئي والحامية كبرى لان ما هو القريب الى الطبع الذي
 يكون فيه المتصلة والحامية كبرى ومن هرج على وجدانه يعلمه ومثال
 ما وقعت الحامية فيه ضوئي نحو قولنا كل انسان جسم وكلما كان هذا الجسم
 ما يتبعه فهو حيوان ينتج من كائنين المقدمتين اولهما جملة والاخرى
 متصلة كل انسان حيوان واذا عرفت هذا وان كانت

المشتق

المشتق على المقدم يلزم ان يكون النتيجة على التام لان المقدم ما دام
 والتام لا يلزم له وجود اللفظ مساويا كان ذلك اللفظ مساويا
 ويكفي للارز او احسن منه يستلزم وجود اللفظ والاي يلزم وجود اللفظ
 بدون اللفظ وهو باطل قطعاً واذا كان المشتق يقضي التام يلزم ان يكون النتيجة
 تقضي المقدم لان التام لا يلزم للمقدم وتقيض اللفظ مساويا كان
 ذلك اللفظ مساويا لللفظ او اعم منه يستلزم تقيض اللفظ مساويا
 الا يلزم ايضا وجود المتساويين بدون اللفظ او وجود اللفظ بدون
 اللفظ وهو باطل كما ذكرنا قبل هذا اما اذا كان المشتق يقضي المقدم فلا يستلزم
 شيئا لان المقدم يجوز ان يكون خافيا من التام كما ذكرنا وتقيض اللفظ لا يستلزم
 تقيض اللفظ ولا على اللفظ لان تقيض اللفظ قد يوجد مع عين اللفظ بدون تقيض اللفظ
 كوجود الانسان مع الحيوان في النفس فانه يصدق على الكونسانية وجود
 الانسان معاً وقد يوجد مع تقيض اللفظ بدون اللفظ كوجود الانسان في
 الحيوان لا حيوان الانسان معاً وهذه القضية موجبة معدولة المحذور
 فلا يستلزم تقيض المقدم شيئا من تقيض التام عينه واما اذا كان المشتق
 عين التام فلا يستلزم شيئا ايضا لان التام يجوز ان يكون عملاً مطلقاً من اللفظ

بدون الحيوان

كما هو ظاهر مما ذكرنا وجود الاعم لا يستلزم وجود البعض والوجود
 يقتضئ ذلك البعض كما ان وجود الحيوان لا يستلزم وجود الانسان ولا
 لا يقال ان وجود الاعم لا يستلزم وجود البعض ولا يقتضئ ذلك البعض
 بل يلزم ارتفاع القصتين لان عدم استلزام الحيوان للانسان يقتضئ
 هذا الانسان ظاهر مع ان الحيوان يجمع لكل واحد منهما في ما بينهما زمانا
 كما يوجد في الانسان والانسان الذي هو من انواع الحيوان كالنفس
 مثلا وانما يلزم ارتفاع القصتين من عدم استلزام الاعم عن البعض
 ويقتضئ هذا البعض لا يمنع اجتماع الاعم مع البعض مع تقييده وهذا غير متع
 كما ذكرنا من اجتماع الاعم مع البعض مع تقييده والآن يلزم انفكاك
 اللازم وان ما قاله من القولين واحد وهو وجود الملزم
 اللازم وانما لم يود الشاخص من القولين عبارة واحدة وهو المال المذكور
 كور لانه قصد التيقن ان كانت الشبهة هذا انما يكون في
 الشبهة المنفصلة الحقيقة ومما نعت الجميع دون مانعة الخلو لان مانعة
 الجميع جزئية مانعة الخلو جارية فلا يلزم استثناء عن احد جزئيه مانعة الخلو
 تقيض الآخر واستثناء هذا انما يكون في الشبهة المنفصلة

الحقيقة ومما نعت الخلو لان عدم الخلو فيه مما واجب دون مانعة الجميع
 الخلو فيه من جزئية معا جارية لانه غير الخلو فلا يلزم في مانعة الجميع من
 رفع احد جزئيه ثبوت الآخر لولا ان يكون الآخر قهقا وهذا ظاهر في لا يتلزم
 المذكورة في الشرح انموذاه المنفصلة تأمل البرهان
 لما فرغ من قسام القياس باعتبار الصورة التي بها يكون الشيء بالفعل
 شرع الان في بيان القياس باعتبار المادة وبهذا الاعتبار يكون
 خمسة اقسام احدها البرهان والكل الحدل والثالث الخطابة والرابع
 الشرح والخامس المعالطة وقوله مؤلف في تعريف البرهان انما ذكره ليتبعنا
 به قوله من مقدمات وانما ذكر قوله من مقدمات ليكون موصوفا لقوله
 يقينه وانما ذكر قوله يقينه لاجراء سايه القياس التي هي غير البرهان
 وانما ذكر قوله انتاج اليقين ليشمل التوفيق على العلم الغائبة فان من
 لطايف التوفيات ان تشمل على العلل الاربعة وهي المادية والصورية و
 الفاعلية والغائية قوله مؤلفا بشارة الى العلة الصورية بالمطابقة
 وهي الرئية الاجتماعية ولى العلة الفاعلية بالالتزام وعلى القول الغائية
 وقوله من مقدمات بشارة الى العلة المادية بالمطابقة وقوله لانتاج

ايضا

فلا يخ امانك و طافه مسابرين
او يكون احدنا راجعا على الباخوا
لانا بالاول ح ح ح ح ح ح ح

ذکر

النسبة اما العقل والحسن وكلها معا لان المدرك منها مخرجها وان كان
الحكم هو العقل فاما ان يحكم بحد تصور طريق او بواسطة شئ حاضري
الذهن فان حكم مجرد تصور ما في الالوانات مثل قولنا الواحد نصف
الاثنتين والكل اعظم من الجزء فان تصور الواحد والاثنتين حكم نصف
الاثنتين وكذا من تصور الكل والجزء حكم بالضرورة ان الكل اعظم من الجزء
وان حكم العقل بواسطة شئ حاضري للذهن وهي القضايا سائرهما معا
مثل قولنا الاربعة روي فبالعقل يحكم بحد جنة الاربعة بواسطة شئ حاضري
في الذهن وهو اقتسام الاربعة بمساويين وان كان الحكم هو الحسن في
المشاهدة او يسمى الحس اذا كان الحسن من الحواس الظاهرة مثل قولنا
الشمس مشرق في مدرك البصر والنار حارة في مدرك اللمس يسمى لهذه
المشاهدات ان كان الحسن من الحواس الباطنة مثل قولنا جوع وعطش
ان كان الحكم مدركا من العقل والحسن في هذه الالوانات ان الحكم الذي يكون
مع العقل فاما ان يكون سمعا فهو المتواتر مثل قولنا ان محمدا دعي النبوة
واظهر الحجة فان العقل يحكم بذلك بواسطة السمع من الجميع الذي سمعوا قولهم
عليه الكذب عند العقل الصافي في جهول التواتر هي حصول العالم للسمع

بلا شبهة من الخبرين ولا يقبضه عدد معين مثل عشرين وثلاثين تسعين
وغيره من الاعداد وان كان الحسن الذي كان العقل في الحكم غير السمع فاما
ان يحتاج العقل في الحكم الي تكرار المشاهدة او لا يحتاج فان اخرج الي
تكرار المشاهدة فهي المجربات مثل قولنا شراب يستعمل في الفواكه لما
نشاهد ثمرات البسر على ثمرات يستعمل في الكثرة وان لم يخرج الي تكرار
مشاهدة هي الحدسية مثل قولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف أشكال
نور القمر حسب قربه وبعد يله الشمس والحسافة عند حلول الارض بينهما اي
بين الشمس والقمر والحس هو سرقة انتقال الذهن من المبادي الي المطالب
فان قيل فالقول بين الحدس والفكر قلنا ان الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتفصيل
المبادي وهي الحركة من المطلوب الي المبادي وهي الحركة الاولى وحركة لتفصيل
المطلوب وهي الحركة من المبادي الي المطلوب وهي الحركة الثانية بخلاف الحدس
لانه لا حركة فيه اطلاقا سواء كان الانتقال من المبادي الي المطلوب او بالعكس
لا يقال ان الانتقال في الحدس حركة فكيف لا في الحدس حركة لاننا نقول ان
الحدس نوعي تدريجي والحركة لابد ان تكون تدريجيا واعلم ان الحدسيات
والحدسيات لا يصلح ان يكونا حجة على الغير لانهما لا يحيلان ذلك الغير للحس

الانتقال

والتجربة الجدلي قياس ان المراد من المقدمات المشهورة
وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة ارجعته بكثره الناس اما
المصالح عامة مثل قولنا العدل حسن والظلم قبيح واما الرتبة مثل قولنا معاش الغنى
محمودة واكمال الضعفاء واجبة لقوله عليه السلام اكرموا الضعوف ولو كان
كافرا او حليمة مثل كشف العورة يزوم في الحياض والحافطة اهل بيته او الحمة
فتح ذبح الحيوان عند اهل الهند وعدم قبح غيره والمقدمة المشهورة بقليل
في الشهادة حربة الاوليات والفرق بينهما ان الاوليات يلغى بقول الطرفين
فيها يحكم العقل بخلاف المشهورة فانها تخلى كيشي من المذكورات
والعرض من ترتيب الجدول انما هو العرض من ترتيب الجدول على انه المضمين
ولم يذكره الا في الام لان الا في الام انما يكون المعلن من جانب الساتر والامر انما يكون
للساتر من جانب المعلن ترتيب الجدول ليس الا المعلن فلماذا ذكر الامر المضمين
ولم يذكره الا في الام المضمين الخطابة قياس مؤلف اما المقدمات
المقبولة فكلها من الانبياء وكرامة الاولياء واما المقدمات المفقودة
فكلما يحكم العقل فيها حكما راجحا مع تجويزه فيقضي تجويزا مرجوحا مثل قولنا
عند ربنا السحاب المظلمة يطر المطر مع تجويزنا عدم المطر لكن الغالب

هو ان يطر الشرقياس مركب المقدمات التي تبسط
منها النفس مثل قولنا الحزن ياقوتة ينسأله فان النفس تبسط منها وترقب
الي شربها عند السماع بهذه الاوصاف والمقدمات التي تقبض منها
النفس وتوقعها عند السماع مثل قولنا العلة مبرمودة فان النفس
تقبض عن العلة وتوقعه عند سماع هذه الاوصاف فيسمى مثل هذه المقدمات
محتملات فان قيل ان البشور لا يطلب به التصديق فكيف يصح حجاجها
من القياس قلنا ان التجليل لما جرى مجرى التصديق من جهة التأثير في النفس
من حيث القبض والبسط جعل قنينا من القياس والمغالطة
المغالطة هي المركبة من المقدمات التشبيهية بالحق ولم يكن كذلك يسمى
سقط ومن المقدمات التشبيهية بالمشهور وان لم يكن كذلك يسمى المشا
عته والمراد من المقدمات الوهمية منها هي القضايا الكاذبة التي يحكم
بها الوهم لا سيما في غير المحسوس واما قلنا في غير المحسوس لان الوهم لو
حكم في المحسوس لم يكن كاذبا كما لو حكم الوهم بحسن الحسناء وقبح البغاة
فان هذا الحكم ليس بكاذبا بل هو صادق واذ احكم الوهم في المعقولات
الخاصة يكون هذا الحكم كاذبا قطعاً وبيانه ان الوهم وقع جسمانية

بطلان القياس في كونها كاذبة لان الحكمين لا يطلب به التصديق

للإنسان به يدرك المعاني الجزئية المنتهية عن المحسوس قبل ذلك
 القوة تابعة للمحسوس الذي لا يدركه إلا بالمحسوسات فبذلك الوهم في هذا الحكم
 في المحسوسات لصدق هذا الحكم والعقل يصدق الوهم في هذا الحكم
 لو حكم في المعقولات كاذب في الحكم لعدم ادراك الوهم في المأمور
 المعقولة والعقل يعارض الوهم في هذا الحكم **قول** والعقل اعلم من جهة
 الصورة او من جهة المعنى **قول** ان العقل الواقع في القياسات
 اما من حيث المادة مثل قولنا زيد فرس وكل فرس حيوان ينتج زيد حيوان
 ومثل قولنا زيد فرس وكل فرس ساهل ينتج زيد ساهل وهذا الفلظ
 لا ينافي حصول المطلوب من القياس في الاول وفي الثاني ينافي ذلك
 فلماذا قيل ان الخطأ في الصورة ينافي حصول المطلوب مطلقا
 الخطأ في المادة لا ينافي حصول المطلوب مطلقا فلهذا لم يذكر
 التسلح واما من حيث الصورة وهو اي الغلط في الصورة انتفاء
 شرط الانتاج كقولنا صغير الشكل الاول ساهل وكون كبيره
 جريئة لان شرط انتاج الشكل الاول هو ايجاب الصغرى وكلية
 الكبرى فاذ لا ينتج احدهما او كلاهما لم ينتج الشكل الاول ابا



من حيث المعنى ذلك اما ان يكون بوضع والقضية طبيعية معام
 الكلية كما يقال لا يسم كلمة والكلمة اما اسم او فعل وحق ينتج الا
 سم اما اسم او فعل وحق وهو انقسام الشيء الى نفسه والى غيره
 واما ان يكون بعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان
 وفس فرس فحيوان وكل انسان فرس ففرس ينتج الشكل الثالث ان بعض الانسان
 فرس بسبب الغلط في هذا القياس ان موضوع الغنوي الكبرى غير موجود لانه
 لا شيء من الموجود يصدق عليه انه انسان والعرض من تاليف الغلط في
 الحكم ودفعه والغاية الغلط فيها هو قهرها للاحتراز عنها والعامة
 الغلط فيها ان البصاغا الخمسين لا يسم لانها تسمى صواب التي تحصى لا بشيء وتلقبها
 وبه يتوصل الى ادراك النسبية والاحكام البنوية ولكن هذا اخر ما ارادنا في
 هذه الرسالة من المقاصد وما يتوقف على علمه من التقدما ولما تم هذه الرسالة
 • بكون الملك النسيان بالخير والامان نرجوه منه تمام •
 • خاتمة كذلك بالخير والا •



بالحق تعالى الذي تبارك
 اليه الرجوع في كل وقت
 • بيان •
 • بسم الله الرحمن الرحيم •

الملك الناصر
الظاهر

تم الكتاب بحمد الملك الوهاب
وحسن التقدير

انه كان صادقا الوعد

هذه نسخة من كتاب

الملك الناصر
الظاهر

هذه نسخة من كتاب

هذه نسخة من كتاب

الملك الناصر
الظاهر

في دار
الملك الناصر

على الصب في دار الملك الناصر
واحصا من الحرم بالفضل واذن في قبة ما وعدنا من قبة الاقسام
حقا فلنحس الملك حاكمنا وصدقنا على سجدنا
وعد حسنا وبع الوكيل ولوننا ارضا حرم الكلام
تخرج وامن ما وعدنا وامن ما عهدنا والملك الناصر
العظام والصلوات على محمد وآله الطاهرين
فازعن من الله في السجود
ملك دارنا ورحمة الله
تقدم على الملك الناصر
والرعايا والدار

353
H. 1022
M. 1022
P. 1022

حقيقة الاشجار حيوان ناطق
 حقيقة النور حيوان ناطق
 حقيقة الكلب حيوان ناطق
 حقيقة الانسان حيوان ناطق
 حقيقة الارض حيوان ناطق
 حقيقة النور حيوان ناطق
 حقيقة الكلب حيوان ناطق
 حقيقة الانسان حيوان ناطق

كتاب العبد
 عبد اللطيف
 الكوفي

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 KİŞİ: AMEL ZADE
 HÜSEYİN PASA
 Yeni Sayı: 329
 Eski Kayıt No: 329